الأمم المتحدة

A/57/PV.43

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٣**
الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب عشرين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/57/428 و A/57/186/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق عند ترشيحهم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومعروض على الجمعية العامة الوثيقة A/57/428 والإضافة ١، التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نتيجة انتهاء مدة عضوية الأرجنتين وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبنغلاديش وبولندا وبيرو وجمهورية مولدوفا وزمبابوي وسان مارينو وغابون والكاميرون وكوبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا.

وتلك الدول مؤهلة لإعادة انتخابها فورا.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ستظل الدول التالية أعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وبوتسوانا، وتونس، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والصين، وفرنسا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وعليه، لا تكون تلك الدول الـ ١٤ مؤهلة لهذا الانتخاب.

وأود الآن أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدم بالترشيحات التالية: الدول الأفريقية الأربع المرشحة لملء أربعة شواغر هي بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا وغابون، والدول الآسيوية الأربع المرشحة لملء أربعة شواغر هي إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند؛ ودول أوروبا الشرقية الثلاث

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-67383 (A)
0267383

المرشحة لملء ثلاثة شواغر هي أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأربع المرشحة لملء أربعة شواغر هي الأرجنتين والبرازيل وكوبا ونيكاراغوا؛ الدول الأربع من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، المرشحة لملء خمسة شواغر هي ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ينبغي أن تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أذكّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ التي بمقتضاها تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود مثل هذا الطلب، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الشروع في الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، إما يساوي، أو لا يتجاوز، عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل مجموعة من تلك المجموعات.

فهل لي، إذن، أن أعتبر أن الجمعية العامة راغبة في أن تعلن أن الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهي الأرجنتين وأرمينيا وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل وبنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وسويسرا وغابون وكوبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو ونيكاراغوا والهند، انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؟

تقرر ذلك (المقرر ٤٠٥/٥٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ الدول الـ ١٩ التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق.

أما بالنسبة للشاغر المتبقي الذي يتعين ملؤه من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فسيكون بوسع الجمعية العامة أن تبت فيه عندما يرشح له المجلس الاقتصادي والاجتماعي دولة عضوا من تلك المنطقة.

وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٢٤ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام (A/57/186 و Add.1)

مشروعا قرارين (A/57/L.9/Rev.1 و A/57/L.12)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تم تعميمها في الوثيقة A/57/186 والإضافة ١.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/57/L.9.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود مرة أخرى أن أسجل تقدير وفدي لقيادتكم البارعة لهذه الجمعية بحكمتكم الرصينة ومعارفكم ومهارتكم. ووفدي ملتزم بالعمل الوثيق معكم ومع الوفود الأخرى لكفالة أن تصل الدورة الحالية للجمعية إلى الخاتمة المثمرة التي نرنو إليها جميعنا.

ويسرني الآن ويشرفني أن أعرض على الجمعية مشروع القرار A/57/L.9 المعنون ''العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠'' في إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال، ثقافة السلام. وقد تقدمت بنغلاديش تقليديا بمشروع القرار هذا وشاركها في تقديمه عدد كبير من البلدان من جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى قائمة مقدمي المشروع التي وردت في مشروع القرار تنضم إليه هذه المرة فترويلا والمغرب. ولا تزال القائمة متاحة لدى الأمانة العامة بجانب هذه القاعة؛ ونحن نرحب بمن يرغب في الانضمام إلينا.

وأرجو أن تتاح الفرصة لجميع الوفود لدراسة مشروع القرار. وليس في الصياغة الحالية من جديد إلا أقل القليل. وأساسا، فنحن قد اتبعنا النمط المعتاد في الإشارة إلى القرارات السابقة، ملمين بالتطورات الهامة الجديدة خلال العام المنصرم ومشيدين بالبلدان الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمجتمع المدني لعملهم جميعا في مجال ثقافة السلام وطالبناهم بمواصلة تعزيز أنشطتهم.

كذلك سلمنا بالعمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ميادين حفظ السلام وبناء السلام، ومنع الصراعات ونزع السلاح، والتنمية المستدامة، وتعزيز كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وصلاح الحكم، على كل المستويات. فهذه الأمور تسهم كثيرا في تعزيز ثقافة السلام.

وعلى مدار عدة جلسات من المشاورات غير الرسمية تم التوصل إلى نص متفق عليه بين المشاركين من أكثر من ٥٠ بلدا يمثلون مجموعات مختلفة وظلال آراء مختلفة. وعممت الأمانة النص المتفق عليه صباح هذا اليوم بوصفه الوثيقة A/57/L.9/Rev.1.

وتذكر بوجه خاص الإشارة في الفقرة ١١ من المنطوق إلى المقرر الوارد في الفقرة ١٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٥/٤٧ بأن يكرس يوم واحد لجلسات عامة خلال الدورة الستين للجمعية للنظر في البند. ومع التشديد على أهمية هذه الاجتماعات المزمعة في تحديد نقطة المنتصف في الاحتفال بالعقد، والمطالبة بمشاركة رفيعة المستوى، نطالب الجمعية بأن تنظر في الوقت المناسب في إمكانية تنظيم تلك الاجتماعات في أقرب وقت ممكن من المناقشة العامة.

كذلك ثمة فقرة ٥ جديدة في المنطوق تشجع السلطات المعنية على أن توفر التوعية في مدارس الأطفال على أن تتضمن دروسا في التفهم المتبادل والتسامح، والمواطنة النشطة وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام.

وأرجو أن تعتمد هذه الجمعية مشروع القرار بتوافق الآراء مثلما فعلت في الماضي، ليكون انعكاسا لما نرى أنه تطلعات البشرية في زمننا المعاصر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور الذي سيتكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

السيد لاغوس بيتساتي (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد بلادي أن تتاح له فرصة المشاركة في مناقشة البند ٢٤ من جدول الأعمال، المعنون ''ثقافة السلام''، وذلك نيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة أمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية. إن النظر في هذا البند يكتسب أهمية خاصة في يومنا هذا، لأنه يأتي في وقت يواجه

فيه المجتمع الدولي حالة صراع متوترة وعصيبة، وكذلك بسبب النتائج السلبية التي يحتمل أن تترتب على التخلي عن العمل الجماعي كوسيلة لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. ونشر ثقافة للسلام أصبح اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

والواقع هو أنه نتيجة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والأعمال الإرهابية الأخرى التي دفعت إلى شن حرب على نطاق العالم ضد الإرهاب، تدهورت الحالة السياسية الدولية وتهددت الآليات المتعددة الأطراف لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، وهذا بدوره أوجد مخاطرة بحدوث زعزعة خطيرة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط برمتها، ولا شك أنها في نهاية المطاف ستطال العالم بأسره.

وهكذا فإن من الضروري اليوم بذل الجهود بشكل ملح ونشط لتوجيه دفعة جديدة لإقامة ثقافة السلام وتعزيزها.

وبالنظر إلى أن الجمعية العامة قد أعلنت الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقداً دولياً لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، فإن لدينا الآن فرصة لا تقدر بثمن لتوجيه رسالة تبشر بالأمل لشعوبنا، بالرغم من الظروف المعاكسة التي تهدد بالمزيد من نشر العنف وتوسيع نطاقه كجزء معترف به، ولو أنه غير مرغوب فيه، من الحياة اليومية.

وكما هو معلوم جيداً، تمثل ثقافة السلام فوق كل شيء جهداً عاماً يُبذل لتغيير طرق التفكير والاتجاهات بهدف تعزيز السلام. وهي تعني تحويل الصراعات والحيلولة دون نشوبها ضماناً لألا تؤدي إلى مزيد من العنف، وإعادة إحلال السلام والثقة بين مواطنينا.

وفي هذا الصدد، تتفق بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية مع الرأي القائل بأن ثقافة السلام يجب بناؤها يوماً بعد يوم. ولذا ترى حكوماتنا أن الأخذ بقيم واتجاهات تعزز السلام هو قرار شخصي أولاً وقبل كل شيء، ولكن أهميته تزداد عندما يكون الإعراب عنه جماعياً. فلا بد أن تنبع الرغبة في إقامة حوار، في تبادل الرأي، في الإعراب عن التضامن، في الإصغاء لآراء الآخرين وتقبلها، حتى لو لم نتفق معها، وفي التفهم والتسامح من الداخل، نتيجةً للتفكير الشخصي في الكيفية التي يصبح بها الشخص من بناة السلام، قبل أن تتعمق جذور هذه الرغبة في الضمير الحي لشعوبنا.

وفي هذا الصدد، أتاحت السنة الدولية لثقافة السلام، التي احتفل بها في عام ٢٠٠٠، فرصة ممتازة للترويج لتعديل الاتجاهات على المستوى الشخصي والجماعي والمؤسسي. وتمثل هذا في عدد من الأنشطة التي اضطلع بها المجتمع المدني، والحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، المهتمة بالترويج النشط لثقافة السلام.

ومن المهم أيضاً أن نؤكد التسليم العام بوجود رغبة في السلام. وقد أعرب عن هذه الرغبة وأظهرت على مر التاريخ في وثائق وأنشطة ذات جذور عميقة في الثقافة الإنسانية.

ولا يعني السلام بوصفه أملاً وحاجة إنسانية مجرد الحد من جميع أنواع العنف سواء كانت مباشرة أو هيكلية أو ثقافية. بل هو أيضاً شرط مسبق لا غنى عنه لتحويل الصراع بشكل خلاق وخال من العنف يسهم في بناء السلام، إلى قدرتنا على تحويل الصراع إلى

تعاون، والاعتراف الإيجابي والبنّاء بخصومنا عن طريق الحوار.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نشير إلى أن السلام متعدد الأبعاد، ومن ثم يتطلب بذل جهود لا تقتصر على تحقيق نزع السلاح فحسب بل تمتد إلى التنمية البشرية الحقيقية، وتوطيد الاحترام لحقوق الإنسان، وتسوية الصراعات، ووقف التدهور البيئي.

وتتفق بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية مع الرأي القائل بأن حق البشر في العيش بسلام يمثل حجر الزاوية بالنسبة لجميع الحقوق الأخرى. ولأن السلام من حقوق الإنسان، فجدير بنا جميعاً أن نكون من بناة السلام. ومن ثم فإن من أكثر المهام والتحديات أهمية في عصرنا الإسهام في إيجاد رؤية جديدة للسلام من خلال إقامة ثقافة للسلام تستند إلى القيم العالمية المتمثلة في الديمقراطية واحترام الحق في الحياة والحرية والعدالة والتضامن والتسامح وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.

وتقع على عاتق الجميع مسؤولية اكتساب الوعي بالمصير المشترك للبشرية حتى يروجوا لتنفيذ سياسات عامة مشتركة ترمي لضمان العدالة في العلاقات بين البشر، فضلاً عن دعم التناغم في العلاقات بين البشر والبيئة وفيما بين الدول وبعضها.

ولذلك فقد ازدادت اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية بناء السلام من خلال العلوم والثقافة والاتصال والتضامن، من أجل المواجهة الفعالة لتحديات الاستبعاد والتمييز والتعصب والفقر التي تهدد تماسك المجتمعات وتؤدي لا محالة إلى نشوب الصراع المسلح.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب مجدداً عن دعوة بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية إلى التكاتف على بناء ثقافة السلام وتوطيد دعائمها. فقد حان الآن وقت تحويل ثقافة المواجهة والعنف إلى ثقافة للسلام.

السيدة خاكامادا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أتكلم في الجمعية العامة اليوم باسم وفد الاتحاد الروسي بصفتي نائبة رئيس مجلس نواب الدولة (الدوما) في الاتحاد الروسي ومن قادة الحزب الديمقراطي في روسيا. علاوة على ذلك، كنت ممن اتصلوا شخصياً بالإرهابيين الذين احتجزوا مؤخراً ما يزيد على ٧٠٠ شخص رهائن في وسط موسكو وممن تفاوضوا معهم، ولهذا السبب فإن كلماتي اليوم قد تبدو قاسية. فلست أدرك فقط التحديات الجدية التي تواجه الأمن الدولي، بل جابهت شخصياً هذه التحديات ورأيتها رؤيا العين. وليست مسألة ثقافة السلام بالنسبة لي، ولكل من عانوا من الأعمال الإرهابية، مجرد كلمات جوفاء.

وقد ساد اعتراف عام في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بأن العالم قد تغير، ولكن الأزمة العالمية في التفكير المتعلق بالسياسة الخارجية لم تتضح إلى الآن. ومن الواضح الآن أن بلدان العالم المتقدمة النمو، وعلى رأسها الولايات المتحدة، كانت خلال السنوات الـ ١٠ التي انقضت على تفكك الاتحاد السوفياتي، تعد العدة لمواجهة تحديات وهمية، ومن ثم كانت غير مستعدة لمواجهة التهديدات الحقيقية.

وعندما هدأت الانفعالات بعد مأساة نيويورك، أصبح من الواضح أن أزمة اتخاذ القرارات بشأن السياسات الأمنية قد أضحت هي ذاتها إحدى المخاطر الرئيسية التي تهدد العالم اليوم. بل قيل إن التفكير

التقليدي بشأن السياسة الخارجية قد عاد إلى الحياة. ومن ثم ينشأ سؤال عما إذا كان ثمة موضع في السياسة الحديثة لثقافة السلام. فهل يمكننا أن نتكلم عن وجود توافق بين الحرب، أي الحرب على الإرهاب، وبين ثقافة السلام؟

وقد قرر كثير من قادة الغرب أن فرض السلام هو أنجع الطرق لصون الأمن. بيد أنه لا مناص في حال قبول تلك الفكرة من عودة ما يشبه الاستعمار وستكون له تبعات لا يمكن التكهن بها.

ولن يحتج أحد بأنه ليس من الضروري اتخاذ تدابير قسرية على وجه السرعة ضد المنظمات الإرهابية والهياكل المالية التي تدعمها. ولكن من المهم في هذا الصدد أن نكفل حصولنا على المعلومات التي تلزمنا للحيلولة دون ارتكاب أعمال الإرهاب، لأن منعها أيسر من التعامل مع تبعاتها المأساوية بعد أن تودي بحياة الضحايا المدنيين.

بيد أن من الخطر استخلاص أوجه للتشابه بين الإرهاب وخصائص نظام سياسي معين.

ومع ذلك، فالدكتاتورية السياسية والإرهاب شيئان مختلفان، أيا كانت نظرتنا إليهما. وهذا التمييز بينهما ضروري لحرمان الإرهاب الدولي من الدعم الأيديولوجي. ويجب عدم ربط الإرهاب بأي دولة أو جنسية أو ديانة معينة. وينبغي النظر إلى الإرهابيين على الساحة العالمية على أنهم خارجون عن القانون ويعيشون بشكل مستقل عن أي نظام سياسي. وإلا فسيستخدم الإرهاب الدولي الصراعات بين الأعراق والصراعات الدينية أساسا أيديولوجيا لأعماله الرامية إلى هدم الحضارات، ويكتسب بذلك موارد إضافية. وأرى أن من الضروري إجراء إصلاحات جذرية وعاجلة في الأمم المتحدة فورا بدلا من التفكير في تصادم الحضارات الذي يزيد من ضعف نظام الأمن الدولي.

ونحن من ناحية أخرى، لا نستطيع اتهام البلدان الغربية باتباع سياسة قوة من جانب واحد. فمُثُل الحرية والديمقراطية ليست أصواتا جوفاء ولكنها جزء أساسي بالفعل من سياساتها الرامية إلى نشر مُثُل حقوق الإنسان والقيم الإنسانية. ولا نستطيع في الوقت نفسه أن نستعيض عن النضال من أجل القيم الإنسانية بالنضال من أجل المصالح الوطنية، أو أن نخلط بين المصالح الوطنية والمبادئ الأساسية للأمن الدولي.

ونرى أن على المجتمع العالمي في هذه الظروف، أن يستجيب بشكل أسرع كثيرا. ولا أرى أن الوقت يسمح بالتأخير في إصدار القرارات أو بإطالة أمد مناقشتها. فالرد غير المتناسب من الإرهاب العالمي محتمل، والتهديد الذي يحمله ذلك الرد يظل قائما. ويزداد تعقّد هذه الحالة بفقد الأمم المتحدة أهميتها بوصفها الآلية الرئيسية لاتخاذ القرارات السياسية.

وللمواكبة الفعلية للتحديات المستجدة، لا بد من تحسين أداء مؤسسات الأمم المتحدة بأن تتكيف هذه المؤسسات مع الواقع الراهن. ونرى أن من وسائل ذلك أن يزداد عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع منحه سلطات أوسع، وعند الضرورة سلطات استثنائية لمكافحة التطرف الدولي.

ومن معايير زيادة عدد الأعضاء أن ننظر إلى السلطة المادية والاقتصادية والسياسية والبشرية لدى البلدان المرشحة، في سياق التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي. ثم إنه في حالة بند جدول الأعمال المطروح اليوم عن الثقافة والسلام – يتعين أن يتضمن جدول الأعمال الجديد شيئا من التأمل في نوع الجيل الذي سيتسلم منا، وفي الأفكار

التي يطلع بها علينا. فإذا كان سيتمسك بأنماط الفكر السياسي التقليدي فإن التهديد سيبقى يواجه مستقبل البشر. ونحن لا نستطيع أن نسمح ببساطة للنخبة السياسية الحالية بأن تكرر نفسها وطرائقها في معالجة القضايا السياسية. فالإرهاب سيتكرر أيضا بما يتفق وهذه الطرائق كأسلوب للنضال السياسي، وبفارق وحيد هو الشكل الأنقى، إذ أن تقسيم العالم إلى قطبين، الذي حافظ على النخبة السياسية الحالية على المحك، لم يعد له وجود.

ولذا فالجيل الجديد هو الذي ينبغي أن يكون محور الاهتمام الأساسي حين يتعلق الأمر بثقافة سلام. غير أن المفارقة هي أن هذا شرط لليوم لا للغد. فثقافة سلام جديدة في عالم جديد وزمان جديد تحتاج إلى أفكار جديدة وأناس جدد. ولذا فلنضم جهودنا اليوم للتغلب على التهديدات الجديدة، ولنفكر بشكل أعمق في كيفية مقاومة الأمم المتحدة، التي تجمع كل الثقافات والحضارات، للتهديدات الجديدة.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): نظرا لحالة العالم بينما نحتفل بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، لا يسعنا إلا أن نفكر في مدى الضرورة التي تبدو عليها ثقافة السلام اليوم ومدى حسن توقيتها.

ونود أن نتقدم بالتقدير إلى وفد بنغلاديش على إدراج هذه البند على جدول أعمالنا وعلى عرض مشروع القرار A/57/L.9 الذي ندعمه بصورة تامة.

وتعلن حكومات الدول الأطراف في الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الديباجة ''لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام''. وهذا أمر حقيقي للغاية الآن. ونحتاج إلى أن نغرس السلام. ويسهم التعليم في المعرفة ووجهات النظر الصحيحة. والسؤال الآن هو ما إذا كان التعليم بمفرده يبني السلام فيما بين البشر والأمم.

المعرفة وحدها قد تفتقر إلى العناصر الضرورية لإحلال السلام. ويجب أن نجاهد من خلال السمو الروحاني لزرع شعور من الأخوة والحب فيما بين الشعوب. وقد تعلمنا أن نحب جيراننا كما نحب أنفسنا. وطوبى لصناع السلام، درس آخر من الدروس التي تعلمناها. والأسرة والمدارس وأماكن العبادة عناصر لا غنى عنها في الإسهام في بناء عالم يتسم بالسلام. ومن الأهمية القصوى ضرورة احترام التنوع، والأديان والثقافات الأخرى. ويجب غرس جمال التكامل والوحدة في التنوع وطبعهما في عقول أطفالنا إذا أردنا تحقيق هدف وجوهر ثقافة السلام.

إن البند المعنون ''الحوار بين الحضارات'' الذي أدرجه رئيس إيران في جدول أعمال الجمعية العامة والذي جرت مناقشته في هذه القاعة عبر السنوات القليلة الماضية، يستهدف تعزيز التفاهم والتسامح والإسهام في التعايش السلمي مع التنوع. ويجب أن ننظر إلى التنوع بصورته التي هو عليها، جزء من فسيفساء جميلة، وليس ذريعة للفصل بين الشعوب والحركات الانفصالية. وقد وسعنا آفاقنا ونخطو خطوات كبيرة في المعرفة العلمية ووصلنا إلى أجزاء أخرى من الكون. وقد أصبحنا، أو ينبغي أن نعلم أننا قد أصبحنا، قرية عالمية. وفي الوقت نفسه، فنحن نعاني من الفواصل والانقسامات والحركات الانفصالية المتطرفة. ومن الواضح أن التقدم في العلم لم ينتج عنه إحلال السلام. فلا نزال نعيش في حالة من الصراع والعنف. ولم ينجم عن المعرفة النتائج المرغوب فيها بشدة.

ولقد حددنا أسباب الصراعات بأنها تكمن في التخلف والفقر والقهر. وحاولنا عكس مسار استخدام القوة واللجوء إلى الحوار بدلا منه ومن أجل ذلك أنشأنا الأمم

المتحدة ولكن حققنا نجاحا محدودا. ولا يزال أمامنا طريق طويل وشاق. ولماذا؟ نعتقد أن الإجابة تكمن في حقيقة أنه لا يمكن للسلام أن يبقى دون عدالة وهي أهم عنصر موضوعي للسلام وهما مرتبطان ارتباطا لا انفصام له. ولا يمكن للسلام أن يزدهر دون وجود العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبغض النظر عن الصعوبات الشديدة التي نواجهها في هذا الجهد النبيل لترسيخ دعامات ثقافة السلام، فنحن مدينون لأطفالنا بأن نحاول تحقيق عالم عادل، وعالم متسامح وعالم تنتشر فيه الأخوة والتنوع وتسود فيه العدالة وتثبت فيه أحكام ميثاق الأمم المتحدة بالفعل في عقولهم وقلوبهم الصغيرة.

السيد أبو العطا (مصر): أود في بداية كلمتي أن أعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام حول العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (A/57/186) والذي يتضمن عرضا وافيا للجهود المبذولة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام. وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كذا نود التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في إرساء مفهوم ثقافة السلام.

إن ثقافة السلام عملية مركبة للغاية تتميز بتعدد المراحل وتغير الأهداف والسبل في كل مرحلة، فيجب أولا تعريف ماهية السلام وضرورة اتسامه بالعدل حتى تكون له صفة الاستمرارية، وبعد ذلك تأتي مرحلة من أصعب المراحل وأكثرها اختبارا لمقدار الإيمان الحقيقي بخيار السلام، وهي مرحلة الاتفاق على السلام وتنفيذ هذا الاتفاق، ثم نصل إلى المرحلة المنشودة وهي إشاعة ثقافة السلام والتعايش السلمي بين الأجيال الجديدة لضمان تمسكها بذلك السلام وحرصها عليه.

إن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم احتياجا لنشر ثقافة السلام، فحلقة العنف والعنف المضاد التي نشهد أحداثها يوميا في الأراضي الفلسطينية المحتلة أدت إلى تلاشي آمال السلام التي كانت قد تصاعدت في عقد التسعينات.

يجب ألا ننسى أو يدفعنا أحد لتناسي حقيقة أن الشعب الفلسطيني هو شعب محتلة أرضه، حيث يعاني الفلسطينيون من الممارسات اليومية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، فهم يعيشون تحت الحصار والتهديد بمصادرة الأراضي وربما الأرواح. هذا بالإضافة إلى الحرمان من الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة والتعليم الذي يمثل الفرصة الوحيدة لتنمية الموارد البشرية، وهو ما يعني بالتبعية وأد المستقبل بالنسبة للأطفال الفلسطينيين.

ولأننا نتحدث عن ثقافة السلام، وتحديدا عن ثقافة السلام من أجل الأطفال، أود الإشارة هنا إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الطفل مؤخرا حول وضع الطفل الفلسطيني في ظل الاحتلال، حيث أشارت اللجنة إلى ما يلي

أولا، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء غياب أي معلومات في تقرير إسرائيل حول أوضاع الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعن قلقها من التمييز في التعريف القانوني للطفل الإسرائيلي وهو كل شخص يبلغ أقل من ١٨ عاما وبين تعريف الطفل الفلسطيني بموجب الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ١٣٢ الذي حدد الطفل الفلسطيني على أنه كل شخص أقل من ١٦ سنة. وقد أوصت اللجنة الحكومة الإسرائيلية بضمان توافق تشريعها مع المادة الأولى والثانية من اتفاقية حقوق الطفل.

ثانيا، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ من شكاوى تعرض الأطفال الفسطينيين للتعذيب على أيدي رجال الشرطة الإسرائيلية وفي مراكز الاحتجاز وتوصية اللجنة للحكومة الإسرائيلية بالتحقيق في كافة حالات التعذيب وإحالة المتورطين فيه للعدالة ومنحهم التعويض اللازم. ثالثا، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء التدهور الحاد في الخدمات الصحية للأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأوصت اللجنة الحكومة الإسرائيلية بضمان حصول كل طفل فلسطيني على الخدمات الصحية. رابعا، أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالكامل بالقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وعدم تدمير الممتلكات المدنية – مثل المنازل، وتقديم التعويض اللازم للضحايا.

وتدعو بلادي، من هذا المنبر، قوى السلام في إسرائيل للعمل على ترسيخ مفهوم ثقافة السلام، وكسر حلقة العنف والعنف المضاد نتيجة لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.

إن الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ينص في فقرات ديباجته على أن ”الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية، وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معا، ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات“. ويؤكد الإعلان على ”أن احترام تنوع الثقافات والتسامح والحوار والتعاون في جو من الثقة والتفاهم هي خير ضمان لتحقيق السلام والأمن الدوليين“.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على أن الدين هو أحد المكونات الرئيسية التي يقوم عليها التنوع الثقافي، وأن هذا المكون يجب أن ينظر إليه على أنه أداة للتواصل الحضاري تدعم من دينامية العمل الدولي المشترك، وليس أداة للمواجهات السياسية والأيديولوجية.

كما نود أن نعرب عن قلقنا إزاء ازدياد العداء والتفرقة العنصرية على أساس الدين في أنحاء عديدة من العالم. كما نشير، مع القلق، إلى ازدياد عدم التفهم والعداء وعدم التسامح بين الأفراد، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إهدار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن شأنه أيضا أن يعيق تعزيز نشر ثقافة السلام.

السيد أندرابي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): كان القرن الماضي مشوبا بأيديولوجيات متصارعة، وبتمجيد للقوة ولاستخدامها الغاشم. وانجرفت فيه البشرية في حربين عالميتين. وما نجم عنهما من معاناة ودمار كان وصمة عار للشرائع الأساسية للإنسانية. ومع تقدم الزمن، استنبطت الشعوب والدول آليات وصكوك وصقلتها واستكملتها لمساعدة الجنس البشري على خلق بيئات وظروف اجتماعية أفضل. وكان ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصكين الرئيسيين اللذين يرجع إليهما الفضل في تطوير وإدخال القيم الأساسية للإنسانية ألا وهي الحرية والمساواة والعدل والتسامح.

ثم جاءت نهاية الحرب الباردة لتكشف عن وجود إمكانيات لإقامة نظام عالمي جديد يستند إلى تلك القيم الأساسية للإنسانية. وإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، اللذان اعتمدا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، كان حافزا على التقيد بمبادئ الحرية والتسامح والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على جميع مستويات المجتمع وفيما بين كل الأمم. كما أن مفهوم ثقافة السلام مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. والمادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تدعو إلى إقامة عالم يتم فيه التمتع الكامل بجميع الحقوق. فتلك المادة تنص على أن ”لكل فرد حق التمتع

بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما''. وهكذا تكون ثقافة السلام متأصلة بعمق في تلك المادة.

وحلول الألفية الجديدة أنعش في نفوسنا آمالا جديدة. ولكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الأليمة سددت ضربة قاضية لتلك الآمال، وشكلت عقبة في مسيرتنا نحو الهدف المنشود. ومع أن المجتمع الدولي دلل على وحدته في مكافحة ظاهرة الإرهاب المقيتة، فمن دواعي الأسف أن هناك محاولات مستمرة لتأليب دين على دين وثقافة على ثقافة وحضارة على حضارة. وهناك بعض الدوائر المهتمة بالموضوع والتي تسعى بنشاط للأخذ بنظرية هنتينغتون المتعلقة بصدام الحضارات.

وما من شك في أن الرياح التي هبت على الكرة الأرضية من الهجمات الإرهابية التي وقعت في العام الماضي، كانت تحمل بذور الصدام والتعاون معا. وعلينا أن نقرر ما هي البذور التي سنحميها ونغذيها حتى تترعرع.

إن مفهوم صدام الحضارات كان نموذجا ضمن عدة نماذج للطابع المتغير للسياسات العالمية التي طرحت بعد انتهاء الحرب الباردة. وحجة واضع هذا النموذج التي تذهب إلى أن اختلاف الحضارات والديانات الذي يجسد اختلاف الآراء في العالم سيكمن في لب الحروب المقبلة، حجة تفتقر إلى مقومات قبولها عالميا، وتتعارض مع مفهوم ثقافة السلام الذي يمثل بديلا أكثر رشدا وعقلانية للبشرية. فهو يقبل التعددية والتنوع بين الثقافات، ويؤكد أن شكلا متجانسا ما يمكن أن يبرز من خلال امتزاج مختلف الثقافات وتعايشها.

والدين والثقافة يمثلان خيطين متشابكين في نسيج أي مجتمع، وأهمية الدين تنبع من حاجة الإنسان إلى إشباع احتياجاته الروحية عن طريق المناهج الدينية. والأديان تحمل في طياتها إمكانات عظيمة. ويمكنها أن تلعب دورا مهما في التوفيق بين الاختلافات، وفي وضع مدونة أخلاقية عالمية، وفي الحث على العمل الجماعي من أجل تهيئة مناخ يسوده العدل والقيم الأخلاقية. لقد كان الدين قوة مؤثرة على امتداد تاريخ البشرية. وجميع الأديان تناصر كرامة الفرد والعدالة الاجتماعية. وهي تؤكد، من خلال تعاليمها، قيم التسامح وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان. وكثيرا ما كان زعماء الدين والمؤسسات الدينية القوة الدافعة وراء المصالحة، ومداواة الجراح داخل المجتمعات التي يظهر فيها التوتر. ورغم ذلك، غدت أعمال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو العقيدة من الأمور الشائعة. وارتكب الكثير من أعمال العنف باسم الدين.

إن العنف يمثل إهانة لكرامة الإنسان. والسلام، على الجانب الآخر، فلا يعني مجرد غياب الصراع. وثقافة السلام عملية إيجابية وديناميةيشجع فيها التفاعل القائم على المشاركة، وتحسم فيها الصراعات بروح من التفاهم المتبادل والوئام والتعاون. والأمر الحاسم بالنسبة لتلك العملية هو إدراك ومعرفة وتفهم وجود الغير. والقرآن الكريم يستلهم ثقافة التفاهم عندما يقول: ''يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا'' (القرآن الكريم، سورة الحُجرات، الآية ١٣).

والتعارف يرتبط بالتماس المعرفة عن مختلف الإيديولوجيات والثقافات. وفهم كل منا للآخر يفضي إلى التسامح والقبول والاحترام والوئام والمشاركة، وكل هذا يبلغ ذروته في ثقافة السلام.

ونحن نقدر جهود وفد بنغلاديش والوفود الأخرى على إسهامها الإيجابي في سبيل تحقيق ثقافة السلام. ونؤيد مشروع القرار A/57/L.9/Rev.1 الذي عرضته بنغلاديش بشأن ثقافة السلام.

وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لتعزيز ثقافة السلام على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهو يدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها الجارية للترويج لثقافة السلام.

وبناء على ذلك، يعتزم وفد باكستان أن يعرض، في غضون الأيام القليلة المقبلة، وفي إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''، مشروع قرار يتضمن مشروع إعلان بشأن التفاهم والوئام والتعاون على المستوى الديني والثقافي. وإننا لعلى يقين من أن الإعلان المقترح سيسهم في ترويج ثقافة السلام وتعزيزها في الألفية الجديدة.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ''لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام'' هذا القول الذي يرد في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هو الأساس الذي قام عليه إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل ثلاثة أعوام.

وسنواصل الاسترشاد بهاتين الوثيقتين الأساسيتين في كل الإجراءات التي تتخذها دولنا وحكوماتنا فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني – وهي جميعها حريصة على الإسهام في بناء القرية الكونية المثالية التي ستحقق المصالحة بين المناطق السكنية الثرية والمناطق النائية اليائسة. وسيؤدي العجز عن تحقيق تلك المصالحة إلى منع المجتمع العالمي من تحقيق تطلعاته المشروعة إلى التمتع بالسكينة والرفاه وبمستقبل أفضل.

ونظرا لأن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب، فإن الإجراءات الدولية الرامية إلى النهوض بثقافة السلام والتسامح لا يمكن قصرها على البلدان التي في حالة صراع أو حالات صراعات محتملة أو حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وتنص المادة ٢ من الإعلان على ما يلي:

> ''إن إحراز تقدم في تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلام إنما يتأتى من خلال القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تفضي إلى تعزيز السلام بين الأفراد والجماعات والأمم''. (القرار ٥٣/٢٤٣ ألف)

وبالتالي، لا بد وأن يؤدي هذا التقدم بشكل خاص إلى تعزيز التسوية السلمية للمنازعات وثقافة منع نشوب الأزمات؛ وتوطيد الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية فضلا عن مبادئ الحكم الرشيد؛ وممارسة الشعوب بشكل كامل لحقها في تقرير المصير، ولا سيما الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي؛ واحترام مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

ويعرض برنامج العمل مجموعة من التدابير اللازمة لتعزيز ثقافة السلام من خلال التعليم، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة، والنهوض باحترام جميع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتأييد المشاركة الديمقراطية، وضمان التدفق الحر للمعلومات والمعرفة.

إن تقرير المدير العام لليونسكو المعروض علينا للنظر فيه يقدم لنا عرضا جيدا للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل وأهداف العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠.

وترحب السنغال بالمبادرات الهامة العديدة التي اتخذها اليونسكو وكذلك بالالتزام الشخصي لمديرها العام بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها. وفي هذا السياق، يلتزم وفد بلادي بالكامل بمقترح الأمين العام الداعي إلى إعلان يوم ٢١ أيلول/سبتمبر يوما عالميا لوقف إطلاق النار

واللاعنف. وتؤيد السنغال أيضا المواضيع ذات الأولوية للعقد الدولي للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ التي تتناول على التوالي الاتصال القائم على المشاركة، والتدفق الحر للمعلومات والمعرفة، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

ولا بد من إبراز أهمية حماية الأطفال، ويرحب وفد بلادي بمبادرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن التربية من أجل السلام، ويشجع اليونيسيف واليونسكو على متابعة تعاونهما ومضاعفته في مجال تنفيذ برنامج العمل وأهداف العقد.

إن السنغال عاقدة العزم الآن أكثر من أي وقت مضى على إيلاء أولوية قصوى للحوار بين الثقافات والحضارات باعتباره وسيلة وأداة واستراتيجية لتوطيد وتوسيع نطاق ثقافة السلام وإشاعة السلام بين مختلف ثقافات العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد لنا من أن نؤيد ازدهار وتكامل الثقافات الثرية للغاية لكوكبنا وأن نعزز الاحترام للتنوع.

وبالتالي، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن العولمة لا ينبغي أن تُعادل بالتجانس الثقافي والنمط الموحد للتفكير. فالعولمة، وهي أبعد ما تكون عن التحديد الحصري بالاقتصاديات والمبادلات التجارية، يجب أن تثري الحوار والتبادلات الثقافية بين الأفراد والشعوب والأمم والدول مع احترام الهويات الثقافية والدينية والحضارية للشعوب – لكل الشعوب.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نضمن الاحترام الصارم للصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان، وخصوصا حقوق الأقليات الإثنية والثقافية والدينية، وأن نكثف النضال ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وذلك وفقا لإعلان وبرنامج عمل دربان. لذلك، تشجع السنغال منظومة الأمم المتحدة واليونسكو بشكل خاص، على تطوير آلياتها للمعلومات والربط الشبكي وذلك بتزويدها بأحدث المعلومات المتعلقة بأفضل وسائل تعزيز التحرك العالمي لصالح ثقافة السلام.

وفي هذا السياق، ترى حكومة بلادي أن تنفيذ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي يمكن أن يساهم بشكل كبير في بناء ثقافة عالمية للتفاهم والتسامح والتضامن واللاعنف. وفي هذا الصدد، نرى أن مما له أهمية قصوى أن يتم بشكل أفضل إشراك وسائط الإعلام والمدارس والجامعات والجهات التعليمية غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية في نشر ذلك الإعلان الهام وفي تعزيز القيم الاجتماعية والإثنية والأخلاقية للسلام واللاعنف بين الأطفال والشباب.

والواقع أن الوقت قد حان لأن نترع سلاح التاريخ – كما يحلو للمدير العام لليونسكو أن يذكّرنا دائما – وأن نتجاوز العلاقة الجدلية بين طغيان عقيدة الخلاصيين الجازمة للفكر الموحد وبين دكتاتورية الخاصية الكاملة للاعتبارات السياسية المتطابقة. وحان الوقت لمهادنة التاريخ حتى نُعلم أطفالنا التاريخ ليس كتاريخ لفرض القوة وإشعال الحروب، وإنما والأهم من كل شيء كفتوحات رائعة للمعرفة والثقافة.

ومن هنا سيتضح السبب الذي يجعلني أود أن أشدد على الأهمية القصوى التي يعلقها بلدي – السنغال – على التميز الثقافي، وهو مبدأ أو عنصر أخلاقي لا بد من احترامه باعتباره من الواجبات المقدسة اليوم أكثر من أي وقت مضى عندما يوجد اتجاه متنام خطر تجاه إضفاء الطابع التجاري على الثقافة وإعطاء شكل موضوعي للمنتجات الثقافية. وثمة خطر كبير يتمثل في أنه إن لم نتوخ الحرص فقد نشهد تحول الثقافات وافرة العدد إلى مجرد منتجات سوقية، أو ما هو

أسوأ من ذلك، قد نشهد إنكارا تاما للعناصر الأساسية للإرث الثقافي للبشرية.

إن مؤتمر القمة لمنظمة الفرانكوفونية الدولية الذي عقد مؤخرا في بيروت حول موضوع ''الحوار بين الثقافات'' استرعى انتباهنا إلى ذلك الاتجاه الذي يتسم بكونه ضارا بقدر ما هو تبعي. ونحن هنا في الأمم المتحدة نتحمل المسؤولية الجماعية عن مواجهة ذلك التحدي والتأكد من أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في منظمة التجارة العالمية تأخذ هذه الحقيقة الأساسية بعين الاعتبار.

وفي هذا الصدد، اقترحت منظمة الفرانكوفونية الدولية، التي اختارت مؤخرا السيد عبده ضيوف الرئيس السابق لدولة السنغال رئيسا لها، إعداد واعتماد اتفاقية دولية عن التنوع الثقافي تقر ضمن جملة أمور احترام مبدأ تعددية اللغات.

وإن اقتراحا كهذا ينبغي أن ينشر ويؤيد تأييدا واسع النطاق من أجل الحفاظ على ثقافات العالم – كل ثقافات العالم – والتعاون فيما بينها، وتحقيق تكاملاتها الضرورية: أي باختصار، تكافلها، ومن أجل الدفاع عن ذلك أيضا. وفي اهتمام يعم بحق عولمة الثقافات الجارفة، تساءل الرئيس الفرنسي، السيد جاك شيراك ''عما إذا كان الغرب لم يشعر بأنه يفرض ثقافة مسيطرة مادية أساسا، تُرى بأنها عدوانية لأن معظم البشرية تقابلها وتراقبها دون أن تجد سبيلا للوصول إليها''.

وفي نهاية المطاف، تحت تأثير الأحداث الإرهابية الأخيرة التي لا يزال العالم يعالج آثارها، يجب أن نفعل كل ما نستطيع لمنع وتجنب واحتواء الصدام بين الحضارات الذي يدعو له أنبياء القدر المشؤوم وحلفاؤهم، بالتعصب من كل أنواعه، وبأعداء الحرية العنيدين الذين بجنونهم الغامض الشنيع يرغبون في وقوع مواجهة بين الثقافات، والتقاليد والديانات، ليحرضوا أناسا ضد أناس، وثقافة ضد ثقافة، ودينا ضد دين. وهذا الصدام بين الثقافات والمعتقدات والحضارات ليس من شأنه سوى إثارة الكراهية والفوضى، وبعد ذلك تقويض تراث البشرية الثقافي، وانحدار ثقافة السلام والتفاهم والتسامح المتبادلين، وتفكيك تلك الحركة الإنسانية التي، وفقا لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يراد بها أن تكون تطورا أخلاقيا يتمركز حول مشاركة الجميع.

أولا، يجب أن تتحرر البشرية وتعاد إلى إنسانيتها الأصلية، وتوعّى بقيم الحضارة، دون تجاهل التنوع الخلاق للحقائق السابقة والقيود الحاضرة. ويجب أن نمارس الحوار، وتبادل الآراء والمشاركة في جميع المجالات، لكن أساسا في مجال الثقافة، التي هي المصدر الحيوي والهدف النهائي للنشاط البشري كله.

والبشرية، التي تبدأ عندها التنمية وتنتهي إليها، يجب أن تكون في كل مكان في تقدم الثقافات نحو ''حضارة الكون''، كما ذكر في شعر ليوبولد سيدار سنغور، أو في قصيدة ''ألفية الأنوار'' التي ترنّم بها عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال.

وفي عالم معولم متغير باستمرار، يفقد كل مرجعياته، الخير يفقد نبله، والشر يفقد بشاعته، مما يشيع انعدام الأمن، والخوف، والعداء، والمواجهة. وعلى هذه الأرض المعولمة – وهي دائما واحدة ولكنها دائما مقسمة – بين تفسخ وإعادة بناء كوكبنا الممزق الأوصال، النضال العالمي من أجل قداسة القيم العليا للحرية والعدالة وللسلام يرتبط ارتباطا وثيقا لا فكاك منه بالنضال/الجهاد من جانب البشر وصولا إلى عالم أفضل باستمرار.

ومع كل ما هو جميل وحقيقي في هذا العالم، ومع الآمال الرفيعة والأوهام المثالية، فلنحلم – لكن بطريقة عملية ومعا جميعا – بعالم سلمي، سيتيح لنا فيه ميل المرء للاقتراب من الآخر، ليعرفه على نحو أفضل وليعرف نفسه على نحو أفضل من خلاله، أن ننسج نسيجا قويا لتضامن عموم البشر، ذلك الشرط الذي لا غنى عنه لتحرير الثقافة البشرية الحقيقية التي تكمن وراء الظهور المرغوب فيه كثيرا لجنسية كوكبية. وإجراء حوار مثمر بين الحضارات يمكن أن يحقق هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد لينـاتي – بـوش (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، شكرا جزيلا لكم على إعطائكم لي الكلمة بالنيابة عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة. وهذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة في دورتها الراهنة. واسمحوا لي بأن أشارك في التهاني التي أعرب عنها قبلي. ولقد شهدت فعلا الخبرة التي أدرتم بها المناقشة. وأنا واثق بأن الدورة الراهنة لهذه الهيئة، تحت رئاستكم، ستضع معايير جديدة لنوعية المناقشات.

الثقافة مفهوم واسع جدا. إنه يشمل تنمية الملكات العقلية الفكرية والأخلاقية، وعلى وجه الخصوص عن طريق التعليم. وهو يفترض نمطا متكاملا من السلوك الإنساني، وفي الوقت نفسه. معتقدات عرفية، ومعايير اجتماعية وحرفا مادية لمجموعة عرقية أو دينية أو اجتماعية.

السبب الأول لوجود الأمم المتحدة هو لصون السلم والأمن. ومنظمة فرسان مالطة تثني على جهود الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. لكننا ندرك أننا نعيش في عالم صعب تزلزله اضطرابات عنيفة. ولا يحل سلام عندما توجد صراعات مسلحة. ولا يحل سلام عندما يواصل العنف، والجهل، والفقر، والإبادة الجماعية، والتمييز العنصري التأثير على حياتنا اليومية.

ولما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام. وتلك الفكرة من ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة (اليونسكو) تشكل الأساس لمفهوم ثقافة السلام. وجوهر بناء ثقافة سلام هو منع العنف والصراعات، سواء بشكل ظاهري أو في قلوبنا وعقولنا. ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي المؤسس على ثقافة السلام يجب أن يكون قائما على التسامح، والعدل وحقوق الإنسان.

في ١٩٩٩، أصدرت الجمعية العامة الإعلان بشأن ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣) الذي ذكر أنه لعل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي تسترشد بأحكامه في أنشطتها لترويج وتعزيز ثقافة السلام في الألفية الجديدة. والمادة ١ من الإعلان تذكر أن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة تستند إلى احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج وممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون. هذه هي المبادئ الرئيسية التي يجب أن تولى اهتماما خاصا في التعليم ورفع مستوى الوعي على كل المستويات.

وثقافة السلام لا يمكن اعتبارها فكرة منفصلة. بل على العكس من ذلك، إنهاء جزء من إطار يتضمن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية. وثقافة السلام يجب ألا تكون مرحلة من المراحل وإنما حجر زاوية التقدم ونفع البشرية. وعن طريق ثقافة السلام يجب على العالم أن يصبح أكثر وعيا بأهمية القيم، والسلوكيات والتقاليد التي تحترم البشر وحقوقهم. إن

الحرية، والعدالة، والتسامح، والتضامن قيم تحدد هدف الرفض التام للعنف.

والإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام يشركان المجتمع الدولي في تصميم أكيد على القضاء على العنف عن طريق الحوار. ومن بين الإجراءات لتعزيز السلم والأمن الدوليين، يتضمن برنامج العمل تشجيع اتخاذ مبادرات في حالات الصراع مثل ''أيام الهدوء'' للقيام بحملات للتحصين وتوزيع الدواء و''معابر السلام'' لكفالة إيصال الإمدادات الإنسانية، و''ملاذات السلام'' لاحترام الدور الرئيسي الذي تقوم به المؤسسات الصحية والطبية كالمستشفيات والعيادات. ومنظمة فرسان مالطة تعتبر هذا شرطا بالغ الأهمية. فمستشفياتنا وعياداتنا الطبية تتحمل العبء الأكبر للحرب.

إننا نؤمن إيمانا قويا بأن ثمة مسؤولية جماعية لاحترام الكرامة البشرية والمساواة، وضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية قدر الإمكان بالنسبة لكل شعوب العالم. وبدون هذه المساعي المشتركة والعريضة، ستظل احتمالات السلام ضعيفة وبعيدة المنال.

إن التنمية ضرورية لتحقيق الاستقرار، لولا العراقيل الكبيرة، وفي مقدمتها مشاكل الدين الخارجي، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق، والافتقار إلى البنية الأساسية، ونقص مياه الشرب، وتفشي الأمراض. بلى، إن الحرب والمرض والجوع والموت هي المهالك الأربعة التي لا تزال تتهدد التقدم البشري في عصرنا. ولا بد من اعتماد تدابير عملية وتحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها. ولا بد أن تترجم الأقوال إلى أفعال.

وختاما، اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام وكل أعضاء الجمعية العامة على نهجهم البنَّاء تجاه ثقافة السلام. إن حكومة مالطة تدرك مسؤوليتها وترغب في التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إرساء ثقافة سلام مؤثرة حقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أبلغت بأن إسرائيل طلبت ممارسة حق الرد. أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل مصر اليوم. إنني أوافق تماما على ما قاله زميلي المصري في مقدمة بيانه فيما يتعلق بأهمية التوصل إلى اتفاقات سلام موقعة، والتي تظل هي الأساس الأمثل لإرساء ثقافة سلام بين دولتين كانتا في حالة صراع.

وهذا هو، حقا، ما فعلته الدولتان، إسرائيل ومصر. فمصر كانت ولا تزال هي الرائدة بين الدول العربية في هذا المجال. ورئيسها الراحل، أنور السادات، الذي وقَّع معاهدة سلام مع إسرائيل، كان رجلا شجاعا حقا. ومنذ توقيع تلك المعاهدة، حاولت إسرائيل ومصر البناء عليها. ورغم أن علاقاتنا قد تكون فاترة في بعض الأحيان، فإن مصر تبذل جهدا لا يكل تشجيعا للسلام بين إسرائيل وبقية جيراننا العرب.

لذلك، فإنني أشعر بالحيرة مما جاء في بقية بيان ممثل مصر صباح هذا اليوم. وللأسف، فقد استغل ممثل مصر هذه المناقشة الحيوية بشأن موضوع بالغ الأهمية كي يشن هجوما غريبا ضد بلدي.

إن هذا النقد اللاذع الأحادي الذي لم يسبق له مثيل، من جانب ممثل مصر، يشير فحسب إلى حالة مجموعة بعينها من الأطفال ويتناقض مع الروح العامة لمشروعَي القرارين المعروضين علينا. وفي هذا الصدد، فقد رحبت إسرائيل بالتقييم الصادر عن لجنة حقوق الطفل ضمن توصياتها في ختام دورتها الحادية والثلاثين، من أنه في ظل استمرار أعمال الإرهاب، ولا سيما الاستهداف المتعمد

والقتل العشوائي للمدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم الأطفال، من جانب المهاجمين الانتحاريين الفلسطينيين، اعترفت اللجنة بأن مناخ الخوف هو السائد وأقرت بحق الدولة الطرف في أن تعيش في سلام وأمن.

وقد رحبت إسرائيل أيضا بتوصية اللجنة بضرورة أن تحترم الأطراف الأخرى من غير الدول حقوق الطفل احتراما كاملا، وأن تمتنع عن استخدام الأطفال أو استهدافهم في الصراع المسلح. وترحب إسرائيل أيضا بأن اللجنة قد حثت بقوة على اتخاذ كل التدابير اللازمة فورا لإنهاء العنف والتأكد من عدم تجنيد الأطفال أو مشاركتهم في الصراع.

وللأسف، فإن ممثل مصر قد تجاهل بالكامل إساءة استخدام الأطفال على نحو لا يعبأ بشيء في حملة العنف والإرهاب الفلسطينية، والمشاركة المباشرة للأطفال الفلسطينيين في أعمال الإرهاب، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، وإطلاق العنان للتحريض على العنف في نظام التعليم الفلسطيني وفي وسائط الإعلام الفلسطينية الرسمية. وقد أدانت غالبية الدول الأعضاء كل هذه الممارسات.

كما أن البيان المصري قد خلا من أي إشارة إلى الآثار المدمرة المترتبة على لجوء الفلسطينيين إلى الإرهاب على الجانب الإسرائيلي، الذي فقد أكثر من ٦٥٠ مدنيا، من بينهم أكثر من ١٠٠ طفل. وبلغ عدد الجرحى من الأطفال الإسرائيليين في هجمات إرهابية نحو ٩٠٠ طفل تقريبا. لقد استهدف عدد من الهجمات الإرهابية الفلسطينية الأطفال بشكل متعمد، بما في ذلك هجمات ضد حافلات المدارس والمراقص ومطاعم البيتزا وغيرها من الأماكن التي يتجمع فيها أعداد كبيرة من الأطفال.

وللأسف، لم يشر البيان المصري إلى حقيقة أن التهديد الرئيسي لرفاه الأطفال الفلسطينيين يتمثل في الإرهابيين أنفسهم.

وتوخيا للإيجاز، لن أمارس حقي في الرد مرة أخرى في إطار مناقشة هذا البند.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مصر لممارسة حق الرد.

الآنسة مي خليل (مصر): كما ذكر ممثل إسرائيل، فإن مصر هي أول دولة مدت يد السلام إلى إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك إيمانا منا بأن السلام هو السبيل الوحيد لحل الصرع في منطقة الشرق الأوسط. إن العنف والعنف المضاد نتيجة مباشرة للممارسات القمعية الإسرائيلية ولاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وإن الحل الوحيد لكسر حلقة العنف هو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

إن مصر تدين إدانة شديدة كافة أنواع العنف وقتل المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. إن حكومة إسرائيل تتجاهل أن العنف والعنف المضاد نتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأن الحل الوحيد هو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.9/Rev.1، المعنون ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/57/L.9/Rev.1، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي المشروع: بوروندي، وبيلاروس، ودومينيكا، وغرينادا، والكويت، ومصر، وهندوراس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.9/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.9/Rev.1 (القرار ٥٧/٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٢٤ من جدول الأعمال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هدايت (إندونيسيا).

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

(أ) **الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات**

مذكرة من الأمين العام (A/57/468/Add.1)

مشروع قرار (A/57/468/Add.1، الفقرة ٣)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام يحيل بها الجزء الثاني من تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهي معممة في الوثيقة A/57/468/Add.1.

وفي ذلك الصدد، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت به اللجنة المخصصة في الفقرة ٣ من المذكرة.

أعطي الكلمة لسعادة السيد دوميساني شادراك كومالو، ممثل جنوب أفريقيا، بوصفه نائب رئيس اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي سيعرض مشروع القرار المتضمن في الفقرة ٣ من الوثيقة A/57/468/Add.1.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، باسم الاتحاد الأفريقي، أن أعرض مشروع قرار بإنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها إطارا لانخراط المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، في القارة الأفريقية في المستقبل. وأفعل ذلك لأن مشروع القرار هذا يرتكز على النهضة الأفريقية، وهي نهضة يملكها الأفارقة أنفسهم ويعززونها. وفي مشروع القرار هذا إعراب عن التزام جميع شركاء أفريقيا بضمان مستقبل مزدهر للقارة.

واعتماد مشروع القرار هذا سوف يعني في نهاية المطاف أن أفريقيا تعلن أمام المجتمع الدولي عن التزامها بتحمل المسؤولية عن مستقبلها. وفي نفس الوقت، يعرب الشركاء من البلدان المتقدمة النمو، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة، عن التزامهم بالدخول في شراكة ستفيد القارة.

وهذا تتويج لعملية بدأت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي عندما تمت الموافقة لأول مرة على المبادرة الأفريقية الجديدة في الإعلان الوزاري للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبوضع الشراكة الجديدة في صلب التزام المجتمع الدولي إزاء أفريقيا، تجرى الموافقة على أن تحصل الأولويات التي حددها الأفارقة أنفسهم على الاهتمام الجديرة به من خلال إرشاد الشراكات التي ستجرى مع أفريقيا في المستقبل.

وكما تعلم الجمعية، فإن الاتحاد الأفريقي أنشئ رسميا في جنوب أفريقيا ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهو يزود أفريقيا ببداية جديدة في مواجهة التحديات الجديدة لنظام دولي دائم التغير. وعلى نحو ما، سيكون اعتماد مشروع القرار هذا كذلك رمزا إلى بداية جديدة للمجتمع الدولي في تفاعله مع أفريقيا. وبرنامج

الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا كانا برنامجين لخدمة مصالح أفريقيا على أفضل وجه. ولكنهما لم يحققا النتائج المرجوة لأسباب مختلفة. واعتماد الشراكة الجديدة كإطار للتفاعل مع أفريقيا يبين أننا تلقينا دروسا من الفشل في الماضي وحافظنا، بل وعززنا مثلا عليا بناءة وحددنا أولويات جديدة وقبلنا، بل وأكدنا من جديد مبادئ الملكية والمساءلة والشراكة. وفي نفس الوقت، برزت بروح من التعاطف والالتزام أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب.

ولكن ينبغي أن نعرب عن التحذير لكي نذكِّر أنفسنا بأن نجاح مشروع القرار هذا يعتمد على مبدأ وجوب معالجة الأسباب الجذرية للتخلف الإنمائي بأسلوب شامل. ولهذا، هناك أهمية قصوى لتنفيذ القرارات المتخذة في بروكسل والدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. وبالتالي، تؤيد أفريقيا الاقتراح بإنشاء هيكل في الأمانة العامة لاستعراض دعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشراكة الجديدة والتنفيذ المنسق لنتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى وإعداد التقارير عنهما فيما يتعلق بصلتهما بأفريقيا.

ونرحب كذلك بالقرار القاضي بأن يدرج في جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة بند واسع النطاق يركز على التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ وبالدعم الدولي لتنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، نفخر بتمكننا من الإسهام الإيجابي والعملي في الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة عن طريق المشاركة في نقاش مركز على تنمية أفريقيا.

ومرة أخرى، نناشد جميع أصحاب المصالح في الشراكة الجديدة، بما فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، أن يواصلوا توسيع نطاق إسهامهم ضمانا لنجاحنا في تحسين نوعية حياة جميع سكان أفريقيا. ونرحب بالتزام مجموعة الثمانية، أي البلدان الصناعية الثمانية، باعتماد خطة مجموعة الثمانية للعمل في أفريقيا، ونرجو أن تسفر مناشدة مجموعة الثمانية لقطاعاتها الخاصة أن تستثمر في أفريقيا عن زيادة التجارة، ونقل التكنولوجيا المناسبة، وتشاطر الخبرات وبناء القدرات، مما يفيد أصحاب المصالح جميعا في نهاية المطاف. ولا يسعنا زيادة تأكيد أهمية وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق.

وتقدر أفريقيا رد الفعل الإيجابي الذي لقيه مشروع القرار هذا. حيث أنه أتاح للجمعية العامة أول فرصة لمعالجة القضايا الأفريقية منذ اعتراف مؤتمر قمة الألفية قبل حوالي سنتين بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ورغم أن هذا الجهد الأول يبدو مترددا بعض الشيء، إلا أننا نقدر الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لقارتنا في مجالات الديون ومساعدات التنمية الرسمية والتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، ونثق بأننا سنتمكن من أن نبني على ذلك في المستقبل.

وبوصفنا رئيسا للاتحاد الأفريقي، فإننا لا نخشى التناقض في إلزام القارة من جديد بأهداف مشروع القرار هذا وبالمداولات التي تجرى في المستقبل حول القضايا الواردة فيه. ونتطلع بصفة خاصة إلى مناقشة القضايا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة، كما يتوخى مشروع القرار هذا. وسنقدم دعمنا الكامل أيضا إلى مستشار المهام الخاصة في أفريقيا، ونثق بأننا نستطيع أن نسهم على نحو إيجابي في سير العمل في ذلك المكتب بصورة فعالة.

وستواصل أفريقيا أيضا، في نطاق إمكاناتها، بناء وتدعيم القدرات البشرية والمؤسسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ضمانا للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة. ومؤخرا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلن وزير

ماليتنا في البرلمان أن السماح لشركات جنوب أفريقيا باستخدام أرصدة جنوب أفريقيا لتمويل الاستثمار المباشر الجديد في أفريقيا قد زاد من ٧٥ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار. وليس هذا إلا أحد الأمثلة على الجهود التي تبذلها بلدان أفريقية كثيرة لتيسير وزيادة مشاركة قطاعاتها الخاصة في تنمية أفريقيا نفسها.

وترى أفريقيا أخيرا أن مشروع القرار هذا يوفر قاعدة قوية يمكن أن يقوم عليها عرض القضايا الأفريقية في الجمعية العامة ولجانها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وبقية مؤسسات المجتمع الدولي. ولذا فنحن ملتزمون بإنجاح هذا المشروع، وسنواصل القيام بدور بناء في دفع مُثُل المشاركة فنحن مدينون بذلك لأنفسنا ولمن يأتون من بعدنا.

وختاما، يتقدم وفدي بالتهنئة إلى جميع الوفود التي شاركت بنشاط وبوحي من ضمائرها في كفالة النجاح لمشروع القرار هذا المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأحث جميع الوفود على تأييد مشروع القرار المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمعروض علينا الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تنتقل الجمعية الآن إلى البت في مشروع القرار المعنون ”الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“ الموصى به في الفقرة ٣ من الوثيقة A/57/468/Add.1.

هل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٧/٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/57/123)

السيد عطا (مصر): لقد أصبحت أمراض الملاريا والإيدز والسل أكبر التحديات التي تواجه الصحة العامة وتقوّض جهود التنمية في عدد كبير من دول العالم. وخيرا فعلت الجمعية العامة عندما أعلنت بقرارها ٥٥/٢٨٤ العقد الحالي عقدا لدحر الملاريا في الدول النامية وخاصة في أفريقيا.

وفي الوقت الذي نؤيد فيه حشد كافة الجهود الممكنة لمواجهة والحد من انتشار مرض الإيدز. فإن جهدا موازيا يتعين بذله لمواجهة مرض الملاريا الذي تظهر تقارير منظمة الصحة العالمية النطاق الواسع الذي يمتد فيه محدثا خسائر اجتماعية واقتصادية فادحة لا يفوقها إلا الخسائر التي يحدثها مرض الإيدز نفسه.

وتظهر التقارير أن مرض الملاريا ينتشر في أكثر من مائة دولة يمثل سكانها ٤٠ في المائة من إجمالي سكان العالم. وذلك على مساحة كبيرة تمتد بين قارة أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وبعض بلدان أوروبا وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ.

ومن بين حالات الإصابة بالمرض التي تتراوح بين ٣٠٠-٥٠٠ مليون حالة فإن ٩٠ في المائة منها تتركز في

أفريقيا خاصة غرب ووسط وشرق القارة. كما أنه في الوقت الذي يموت فيه ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص سنويا بسبب الملاريا، فإن غالبيتهم يكونون من الأطفال نظرا لضعف جهازهم المناعي. لذا فإنه مما يدعو للأسى والألم أن طفلا يموت كل ٣٠ ثانية متأثرا بالملاريا.

لا يرجع الأسى والألم فقط إلى الأرقام العالية من الإصابة والوفيات بين الكبار والأطفال. وإنما أيضا إلى الحقيقة العلمية أن الملاريا من الأمراض التي يمكن الشفاء منها إذا ما شخصت وعولجت مبكرا. الأمر الذي يؤكد على أهمية التركيز على البعد الإنساني وليس البعد التجاري في مجال توفير الدواء الذي يعالج المرضى وخاصة غير القادرين منهم من مواطني الدول النامية وخاصة الأفريقية منها.

وفي العديد من دول القارة. فإن الملاريا تبرز كمشكلة اقتصادية واجتماعية وليست صحية فقط، من حيث تأثيرها على إنتاج الفرد وبالتالي على قدرته على اكتساب الدخل وإعالة أسرته. وقد أثبتت الدراسات أن بعض دول القارة تعاني من ضياع ٢٢ في المائة من ساعات العمل بسبب الإصابة بالملاريا، وفي بعض الحالات بلغت نسبة الإصابة بالملاريا ٢٥ في المائة من عدد السكان. كما أن الملاريا تعوق المصابين بها من الأطفال عن الحصول على التعليم بما يحد من قدرتهم على بناء مستقبلهم. أي أنها تقوّض أيضا دعائم المستقبل وليس فقط أركان الحاضر.

وتثبت تلك الإحصاءات صدق مقولة أن الملاريا نتيجة وسبب للفقر في آن واحد.

إن هناك فجوة هائلة بين الموارد اللازمة لمساعدة الدول النامية على معالجة شتى أسباب المرض وبين التمويل والقدرات البشرية المتوافرة لها حاليا. ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإنه من الضروري إنفاق مبلغ مليار دولار إضافي عما يتم إنفاقه الآن حتى يتسنى تحقيق الأهداف التي يرمي لها عقد دحر الملاريا في أفريقيا.

ومن غير المتوقع سد تلك الفجوة أو تضييقها بدون زيادة المساعدات الإنمائية في مجال الصحة زيادة كبيرة ومستديمة، بما في ذلك تخفيف عبء خدمة الديون عن كاهل الدول النامية، بما يمكنها من تحرير المزيد من الموارد وتوجيهها لمكافحة الأمراض الفتاكة التي تتهدد مجتمعاتها، وفي مقدمتها الملاريا.

وأود الإشارة هنا إلى التوصيات الهامة التي تضمنها تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع، وإن وفد مصر يضم صوته إلى صوت الأمين العام في الدعوة إلى مواصلة وزيادة الدعم المقدم إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فضلا عن زيادة الدعم الثنائي لمكافحة الملاريا.

إذا كان هناك طفل يموت كل ٣٠ ثانية بسبب مرض الملاريا. فإنني أدعو جميع الحكومات، وخاصة مجتمع المانحين، لإجراء حساب رياضي بسيط لنعرف كم طفلا مات خلال إلقاء هذا البيان. وكم طفلا سيموت خلال فترة النقاش حول البند. وكم طفلا يتعين عليهم أن يموتوا قبل أن يتحرك المجتمع الدولي للقضاء على هذا المرض الذي لا يعد من الأمراض المستعصية على العلاج، بل تتوافر سبل العلاج والوقاية منه، وكل ما يتطلبه الأمر قسطا بسيطا جدا مما ينفقه العالم يوميا على التسلح وعلى بناء ترسانات عسكرية هائلة لا يعرف أحد متى ستستخدم وضد مَن.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أعلنت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا لدحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في

أفريقيا. وجاء هذا القرار الذي يتخذه المجتمع الدولي بالغ الأهمية من نواح كثيرة، إذ يرمي إلى الدراسة الجادة لإحدى المشاكل الصحية الخطيرة التي تظل للأسف تواجه البلدان النامية.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي، في القرار ٥٥/٢٨٤، في جملة أمور، إلى تقديم المساعدة إلى البلدان التي يتوطن فيها مرض الملاريا لتحسين نظمها الصحية الوطنية، حتى يتحقق بحلول عام ٢٠٠٥ عدد من الأهداف المحددة، بما فيها الحصول السريع على العلاج؛ والاستخدام الأكثر انتشارا للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات؛ والوقاية من الملاريا؛ والمكافحة الفعالة لذلك المرض، ولا سيما بالنسبة للأكثر تعرضا للخطر، بمن فيهم النساء الحوامل والأطفال. ومكافحة وباء الملاريا ذات أهمية كبرى من أجل تقليل مستوى تعرض الناس لذلك المرض.

إن الأمين العام، في تقريره إلى الجمعية العامة عن تنفيذ أهداف عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وبعد تقييمه للحالة وملاحظته للإجراءات المحددة التي اتخذت، يؤكد على وجه الخصوص بعض المجالات ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها من أجل التنفيذ الاستراتيجي للأهداف المرجوة.

ووفد توغو، بينما يؤكد من جديد تقديره للأمين العام على النوعية الرفيعة التي يتصف بها تقريره، يود أن يشدد خصوصا على المجالات التالية، التي نعتبرها ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بالاستراتيجية التي يتعين اعتمادها: رفع مستوى الوعي بين شعوب المناطق التي تتوطن فيها الملاريا، ونشر المعلومات بينها؛ وتعزيز الشراكة على كل المستويات، خاصة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛ وتحسين إجراءات وأساليب مكافحة الملاريا؛ وتعبئة الموارد المالية الضرورية.

فيما يتعلق بمسألة التوعية، ذكّر الأمين العام بأن اليوم الأفريقي لدحر الملاريا، الذي بدأه إعلان أبوجا بشأن مبادرة دحر الملاريا، يحتفل به في ٢٥ نيسان/أبريل، من أجل دعم الجهود المبذولة، ومراقبة التقدم المحرز في جهود مكافحة الملاريا في أفريقيا. وقد وفر احتفال هذا العام فرصة لبعض البلدان في القارة للقيام بأنشطة عريضة القاعدة ترمي، في جملة أمور، إلى مكافحة الملاريا على مستوى الأسرة وزيادة رفع مستوى الوعي لاستخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. بالإضافة إلى هذا، تستغل بعض المنظمات غير الحكومية والشركاء من القطاع الخاص تاريخ ٢٥ نيسان/أبريل للاحتفال بالأحداث الخاصة بهم لتعزيز جهود مكافحة الملاريا. وهذه المبادرة ينبغي الترحيب بها.

ومع ذلك، بينما هذه الأنشطة التي يضطلع بها مرة واحدة وتنتهي بانتهائها، ضرورية لتهيئة مناخ يبشر بالخير لجهود مكافحة هذا المرض، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بناء الوعي ينبغي أن يكون عملية مستمرة حتى نتوصل إلى فكرة أن الملاريا عبء لا يحتمل. والتقدم الملموس الذي تحقق في بعض البلدان الأفريقية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق التوعية والوقاية ينبغي أن يشجعنا على المثابرة وفقا لهذه المبادئ.

أما فيما يتعلق بتعزيز الشراكة، فلست بحاجة إلى التذكير بأهمية التعاون الدولي في سياق تحقيق هذه الأهداف. وإطلاق منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي لمبادرة دحر الملاريا دليل حي على صحة هذا النهج.

لكن المهم أن يزداد دعم التعاون بين الجنوب – والجنوب أيضا. ومن الضروري أن تبدي بلدان الجنوب التي كانت ناجحة في مكافحة هذا المرض أو القضاء عليه تضامنا أكبر مقارنة بالبلدان التي لا تزال الملاريا متوطنة فيها.

وبالمثل، من المهم بنفس القدر ضمان مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف العقد. والشراكات بين الشركات الخاصة والحكومات بوسعها أن تمكِّن الحكومات من الحصول، وبأسعار يمكن تحملها، على علاجات مضادة للملاريا من مركبات جديدة فعالة جدا ضد مقاومة الأدوية، والحصول على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات بتكلفة أقل. وهذا النوع من التعاون يمكن أيضا أن يوفر فرصة جديدة للبلدان المعنية للحصول على تكنولوجيات جديدة لتصنيع الناموسيات المذكورة، ومنتجات صيدلانية فعالة.

وفيما يتعلق بتحسين طرق ووسائل مكافحة هذا المرض، ينبغي القيام بكل شيء للتغلب على واحدة من المصاعب الكبرى التي تواجهها أفريقيا: مقاومة الأدوية. إن أدوية، مثل الكلوركين، كانت فعالة ورخيصة جدا، لم تعد كذلك هذه الأيام بسبب المقاومة التي يبديها المرض لهذه المنتجات. ومن المأمول أن يصبح دواء جديد يسمى كورتميثر، أقرته مؤخرا منظمة الصحة العالمية وهو مستخلص من أعشاب صينية فعالة بشكل خاص في معالجة الملاريا، حلا بديلا في المستقبل.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، يشير الأمين العام بحق في تقريره إلى أن الموارد البشرية والمالية غير الكافية تمثل العقبة الرئيسية في مكافحة الملاريا.

وفي هذا الصدد، يود وفد توغو أن يذكِّر بأن المبادرة الوحيدة التي اتخذها مجتمع المانحين الدولي منذ إعلان عقد دحر الملاريا كانت إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن الرئوي والملاريا. وبسبب نطاق الصندوق الواسع، يخشى من أن تخصص موارد مالية ضئيلة جدا لجهود مكافحة الملاريا. علاوة على ذلك، ووفقا للتوقعات، لم يخصص من المساهمات التي أرسلت إلى الصندوق لمكافحة الملاريا سوى ١٧ في المائة، بينما خصصت نسبة ٦١ في المائة و ٢٢ في المائة على التوالي للفيروس/الإيدز والتدرن الرئوي.

وفد بلادي لا ينوي أن يحتج على التصرف المتعالي الذي يتبعه شركاؤنا الإنمائيون، الذين لا أحتاج إلى التذكير بوجوب أن يساعدوا جهود البلدان النامية نفسها على حل مشاكلها الخاصة بها.

بعد العام الأول من عقد دحر الملاريا، من السابق لأوانه بعض الشيء تقييم آثار الإجراءات التي اتخذت بشأن معدلات انتشار المرض والوفيات، أو احتساب الأثر الاقتصادي على البلدان المتضررة. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن من واجب المجمع الدولي أن يبدي تضامنا أكثر نشاطا نحو البلدان الإفريقية من أجل تحقيق أهداف العقد بتناسق.

وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يغيب عن بصرنا أن معظم البرامج وخطط العمل التي وضعها المجتمع الدولي مؤخرا للمساعدة على مكافحة الفقر في أفريقيا – وهي تدابير أثارت أملا وتفاؤلا عظيمين بين الشعوب الأفريقية – لم تمكن، للأسف، من تحقيق النتائج المتوقعة، كما أكده برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية في إفريقيا في التسعينات، الذي أنهته الجمعية العامة واستعيض عنه بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وتوغو تأمل مخلصة في أن يفعل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لضمان ألا يواجه عقد دحر الملاريا نفس المصير، وأن يهيئ، قبل كل شيء، الظروف المؤاتية لعكس هذا الاتجاه.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن زميلي ممثل توغو قد أدلى من فوره ببيان مفصل جدا وموثق جيدا ومفيد. وأود أن أهنئه وأن أعرب عن تأييدي الكامل لكل تعليقاته الواضحة. خلال الدقائق القليلة التي استغرقها الإدلاء

بذلك البيان، قضى ما لا يقل عن عشرة أطفال في أفريقيا نَحبَهم من الملاريا. وذلك الواقع يدل على أهمية البند الذي ننظر فيه والذي يثير لدينا قلقا خاصا.

إن الجمعية العامة، بإعلانها وفقا للقرار ٥٥/٢٨٤ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ عقدا لدحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، أقرت إقرارا تاما بالبعد الحقيقي للخطر الذي يشكله ذلك المرض على التنمية في بلدان الجنوب، وخاصة في بلدان أفريقيا. فالملاريا تعتبر إلى حد كبير في الواقع، المسبب الرئيسي للوفاة في العديد من البلدان الأفريقية. وإلى جانب السل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تعرض الملاريا التنمية في بلداننا للخطر الشديد، وفقا لما تدل عليه الإحصاءات التي تثير الجزع.

إن حوالي ٣٠٠ مليون شخص يصابون بالملاريا سنويا. وكما أشير سابقا، تقتل الملاريا طفلا أفريقيا كل ٣٠ ثانية، وتحدث ٩٠ في المائة من الوفيات الناجمة عن الملاريا في أفريقيا. ففي بلدي، السنغال، تعتبر الملاريا السبب لـ ٣٠ في المائة من جميع المعاينات الطبية وهي مسؤولة عن خسارة في المكاسب تساوي ١,٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وهكذا، تمثل الملاريا تحديا كبيرا للبلدان الأفريقية التي، كما تدرك الجمعية، تحاول أن تواجه تحديات أخرى ملحة ومهمة في الوقت نفسه.

وقبل أكثر من أسبوعين بقليل، التقى باحثون من غرب أفريقيا في داكار، السنغال، لتحديد نهج إقليمي للسياسات الرامية إلى مكافحة الملاريا، ولتقييم فعالية المستحضرات الصيدلانية المستخدمة لمكافحة الملاريا في المنطقة دون الإقليمية. وحصل ذلك التجمع عقب اجتماع تم بين كل البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، لمناقشة مسألة المرض. وهذا يدل مرة أخرى على الأهمية التي توليها السنغال لمكافحة الملاريا ولتنفيذ أهداف العقد، وكذلك لمبادرة دحر الملاريا.

ونعتقد أنه يجب عدم الاستخفاف بمكافحة الملاريا أو اعتبارها مسألة ثانوية تأتي بعد مكافحة الإيدز، بل على العكس، يجب أن يتواكب التحدي لدحر الملاريا مع التحدي لمكافحة مرض الإيدز.

وإن عدم توفر البنية التحتية والموارد أو عدم كفايتهما، ومقاومة ناقلات المرض للمستحضرات الصيدلانية ومبيدات الحشرات، وعدم فعالية الاستراتيجيات الوقائية، والفقر – وهو أم كل هذه الأمراض – أمور تشكل عقبات خطيرة يجب التغلب عليها إذا كنا نود تحقيق أهداف العقد، وفي مقدمتها القضاء على الملاريا. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك التقدم الضئيل المحرز في البحث عن لقاح.

ومؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية – المعروفة الآن بالاتحاد الأفريقي – الذي انعقد في أبوجا، نيجيريا، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، بشأن مكافحة الإيدز، والملاريا، والسل، والأمراض المتوطنة الأخرى في أفريقيا، أسفر عن إطلاق عدد من المبادرات تستحق من المجتمع الدولي مزيدا من الدعم. فالبلدان الأفريقية، بإعلان تاريخ ٢٥ نسيان/أبريل اليوم الأفريقي لمكافحة الملاريا، وبالتزامها بتكريس ١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية للنفقات المتعلقة بالصحة، قد أظهرت مرة أخرى إرادتها السياسية الجماعية لمواجهة التحديات الحاسمة التي تتعرض لها الصحة والتنمية.

وقد شدد إعلان أبوجا على الحاجة إلى ”خفض أو إلغاء الضرائب والرسوم على الناموسيات واللوازم، والمبيدات، والعقاقير المضادة للملاريا وغيرها من السلع والخدمات الموصى بها والمطلوبة في استراتيجيات السيطرة على الملاريا“.

والسنغال، كما يبدو في تقرير الأمين العام (A/57/123)، من البلدان العشرة الأفريقية التي اتخذت تدابير جريئة لتنفيذ تلك التوصية، بهدف تسهيل إمكانية الحصول على المعالجة الطبية والعناية الوقائية. وعليه، نعتقد أنه لا بد من أن نؤكد مجددا هنا، بشدة وبشكل رسمي، على التوصية الداعية إلى القيام بالإصلاحات الجمركية والمالية الضرورية بغية جعل استعمال الناموسيات المعالجة بمبيد حشري، وهي الآن غير وافية، أكثر انتشارا، لا سيما بالنسبة إلى الأطفال والنساء الحوامل.

وإن الشراكات المقامة ضمن إطار مبادرة دحر الملاريا، قد جعلتنا قادرين على إحراز تقدم مهم في مكافحة الملاريا على المستوى الدولي. ويجب أن نعززها ونوطدها بإشراك القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأسر، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام وقطاعات أخرى من المجتمع، بغية تحقيق أهداف العقد.

وأخيرا وليس آخرا، أود مرة أخرى أن أشدد على الأهمية الكبيرة لتعزيز الحملات العالمية لتعبئة الموارد من أجل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وعلى الحاجة الملحة إلى ذلك.

ومن أجل تحقيق ذلك، تؤيد السنغال بالكامل التوصيات الخمس الواردة في تقرير الأمين العام (الوثيقة A/57/123)، ويطلب بلدي أن تصادق الجمعية عليها.

شكرا لكم، سيدي الرئيس، على رأفتكم، لأنه عندما أختتم بياني هذا ستكون الملاريا، التي أضرت بعشرات الملايين من البشر، قد قضت تماما على احتمالات المستقبل لعشرات الأطفال الأفارقة الذين سيرضخون لبلاء أصاب أيضا أسرهم وأرضهم وقارتهم. هؤلاء هم أطفال لن يتمتعوا بوجود أو حنان أسرهم. وسيكون فقدان هؤلاء الأطفال بدوره خسارة لبلدهم ولقارتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٢٩ من جدول الأعمال.

وبذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٢٩ من جدول الأعمال.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

(أ) تقرير الأمين العام (A/57/215)

(ب) مشروع القرار (A/57/L.10)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غيانا كي يعرض مشروع القرار A/57/10.

السيد اسماعيل (غيانا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف أن أعرض باسم مقدمي مشروع القرار A/57/L.10 بشأن دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد.

وأود أثناء ذلك أن أغتنم الفرصة كي أبرز بعض الاعتبارات التي دفعت حكومتي إلى القيام بهذه المبادرة في الجمعية العامة. بادئ ذي بدء، ألهمتنا رؤية الطاقة الهائلة الكامنة للتنمية البشرية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، والمعدل المتضاعف للتنمية التكنولوجية، والترابط المتزايد بين الدول. وأفضى تضافر هذه العوامل إلى اقتناعنا بأن الفرصة قد سنحت لكي تبدأ دول العالم في بناء شراكة جديدة ومستنيرة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والحكم الديمقراطي والمشاركة الشعبية، وتجسد حقوق الأطراف والتزاماتها.

ثانيا، دفعنا الإدراك بأنه كانت هناك خلال العقدين الماضيين إزالة تدريجية ولكن مؤكدة للتنمية من جدول الأعمال السياسي الدولي. ولقد تمت هذه الإزالة بشكل رئيسي في سياق تطورين هامين ومترابطين – هما الصعود الأيديولوجي والصعود السياسي لليبرالية الاقتصادية الجديدة،

مع تشديدها على دور السوق وتزايد معدل العولمة التي ارتكزت هي نفسها بشكل متزايد على منطق تحرير السوق. وتمخضت عن ذلك أوجه اختلال جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتعزيز أنماط عدم المساواة التي سادت طيلة العقود الماضية. ولقد حان الآن الوقت لكي يرسي المجتمع الدولي رؤية بديلة للتنمية تقوم على أساس علاقة أكثر توازنا بين السوق والدولة.

وهناك عامل ثالث نحتاج إلى أخذه بعين الاعتبار. إن العلاقة التي لا انفصام فيها بين التنمية والسلام تعني أنه إذا أخفق جدول الأعمال الإنمائي فمن المؤكد أن السلام سيتعرض للخطر والعكس صحيح. ومع انتشار الصراعات في مختلف أنحاء العالم وتصاعد الإرهاب في الآونة الأخيرة، يتزايد القلق بين البلدان النامية من أنه في ظل هذه التكاليف الفلكية لتنفيذ برنامج السلم والأمن سيُحرم برنامج التنمية من الموارد بدرجة أكبر. وستصبح التنمية بدورها حلما أصعب منالا لبلايين البشر في العالم الذين هم أكثر المحتاجين إليها. ولا يمكننا أن نتحمل تبعات التصدي لأي من هذه التحديات على حساب تحديات أخرى. لذلك تحتاج النُهُج الجديدة إلى ضمان أن تدعم التنمية والسلم والأمن – وهي سلع جماهيرية ضرورية للبقاء البشري – بعضها بعضا من خلال زيادة الاستثمار في العمل الوقائي، بدلا من الإنفاذ. وسيتطلب هذا إحداث توازن معقول بين هذين المقصدين الأساسيين للأمم المتحدة.

ومجال الاهتمام الرابع هو الخطر الذي يواجه الديمقراطية والمتأصل في عدم الاكتراث بالتنمية. ففي المجال الاجتماعي- الاقتصادي، على سبيل المثال، رسّخ صعود الليبرالية الاقتصادية عدم المساواة على جميع الصُعُد – داخل البلدان، المتقدمة النمو والنامية معاً – وكذلك فيما بين البلدان، في الشمال والجنوب، وفي الشرق والغرب. فعدد البشر الذين يعيشون في فقر مدقع في كل من الجنوب والشمال آخذ في الازدياد. وبدلا من إعادة توزيع الثروة العالمية التي تميز بها أغلب النقاش الدائر بشأن التنمية في الماضي، يبدو أننا نشهد إعادة لتوزيع الفقر العالمي. وبينما قد يكون عدد سكان العالم الذين يعيش كل منهم على دولار واحد يوميا آخذا في الانخفاض، يُقال لنا إن عدد الذين يعيشون على دولارين يوميا أو أقل آخذ في الازدياد. ولا يزال يتم تبجيل النزعة الفردية والمادية على حساب القيم الاجتماعية والإنسانية. ومسيرة العولمة، بينما تجلب للبعض مكاسب لا مثيل لها، تسبب في الوقت نفسه خسارة إنسانية فادحة. وأكدت الأزمات الاقتصادية والمالية الشديدة واقعا أكثر دنيوية يتسم بالتهميش والعجز التدريجيين.

ولا يسعنا في الساحة السياسية إلا أن نلاحظ أن صعود الديمقراطية عادة لا يعني مشاركة أكبر للشعب وتوافقا أكبر في الآراء، بل يعني حكم الأقوياء واستغلالهم للأغلبية. فالديمقراطية أصبحت بشكل متزايد غطاءً لحكم القلة، حيث أنهما كثيرا ما يترادفان. ومن ناحية أخرى، ورغم ممارسة الديمقراطية كثيرا على الصعيد الوطني، لا تزال فضائل الديمقراطية غائبة بشكل ملحوظ في مجتمع الأمم الأوسع نطاقا، مما يوجد نزعة الانعزالية بين الأغنياء بدلا من التضامن بين البشر. فضلا عن ذلك، تقوم اليد المسيطرة لحفنة من الشركات القوية بالتقييد السريع للحريات المنتظرة من التنافس الصحي في إطار العمل الحر الخاص. وبالطبع، سيجادل مؤيدو العولمة في مسألة التحرير التجاري بشكل مختلف. ولكن، يتم الآن الاعتراف على نحو متزايد بأن العولمة لم يعد يمكنها البقاء كقوة بلا ضابط؛ فلا بد من إدارتها لصالح الجميع.

ولا يزال من الممكن توجيه هذا السؤال: لماذا هذه المبادرة في حين قد تكون هناك مبادرات أخرى بأهداف مماثلة؟ في الواقع، لم تكن تنقصنا الخطط التي يمكن اتباعها لتحقيق التنمية. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وهي

تسعى جاهدة، العقد تلو العقد، لوضع استراتيجية دولية للتنمية، ومع ذلك فقد ثبت، عقدا بعد عقد، أنه يتعذر تنفيذ هذه الاتفاقات المبرمة بعد مفاوضات شاقة.

وفي الوقت ذاته، ما زال هدف التنمية بعيداً عن متناول أيدينا.

وقد آذن اعتماد الإعلان بشأن الألفية منذ عامين بأمل جديد في إحراز تقدم بشأن جدول أعمال التنمية وأوجد إطاراً لتجديد الجهود من أجل تحقيق أهداف واضحة التحديد. وقد عقدت منذ ذلك الحين مؤتمرات دولية هامة عن تمويل التنمية والتنمية المستدامة وغير ذلك من المواضيع. ومن السابق لأوانه بالطبع الحكم على ما سيكون لتلك المؤتمرات من تأثير. بيد أننا يجب أن نتعامل مع الواقع المتمثل في أن المجتمع الدولي بعد انقضاء عامين على مؤتمر قمة الألفية لم يعثر بأكمله بعد على موطئ صلب لأقدامه على الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما نتدبر الأسباب فيما لدينا من مواطن القصور، فإننا نندب دائماً الافتقار المزمن إلى العنصرين المطلوبين للتقدم، وهما الإرادة السياسية والموارد المالية. لذلك فإن المسألتين الحاسمتين المتعلقتين بكيفية تكويننا الإرادة السياسية الضرورية وكيفية حشدنا الموارد اللازمة ما زالتا تكتنفاننا. وما لم تحل هاتان المسألتان الجوهريتان فلن نتمكن قط من تحقيق طفرة في مجال التنمية.

ولا يُنتظر من الفجوة الراهنة بين الدول الأعضاء سواء في فلسفة التنمية أو ممارستها أن تشجع على الأخذ بنهج مشترك إزاء تحدي التنمية البالغ الصعوبة. فلا يقتصر التفاوت الواسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يوجد أيضاً اختلاف خطير بدرجة مساوية بين منظوراتهما إزاء سياسة التنمية. ومع أننا قد نستخدم نفس العبارات للإشارة إلى هذه التحديات، فإننا قد لا نعني بها نفس المدلولات في كثير من الأحيان. فالعولمة بالنسبة للكثيرين هي الدواء الناجع الموصوف لجميع العلل الاقتصادية، بينما يراها الآخرون بمثابة تهديد بمزيد من التهميش خارج الاقتصاد العالمي. ومن الشروط التي لا غنى عنها لإحراز التقدم في المستقبل التوفيق بشكل عاجل بين وجهات النظر الواسعة التباين لدى الشركاء بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية. أما الاكتفاء بإخفاء تلك الخلافات عن الأنظار فلن يجتاز اختبار التنفيذ في نهاية المطاف.

ويمكن توجيه سؤال ثان: ما كنه النظام الإنساني العالمي الجديد؟ وبماذا يتعلق؟ وهذا سؤال وجيه جدير بالإجابة عليه. وهو أولاً محاولة أمينة وجادة للعثور على أرضية مشتركة قوية يمكن أن يستند إليها التعاون الدولي في المستقبل، ولتوفير إطار شامل وكلي للتنمية. علاوة على ذلك، لا يقصد به أن يتعارض مع المبادرات والمقترحات الأخرى القائمة والجاري الأخذ بها في الوقت الراهن. بل ينبغي النظر إليه بمثابة أداة تكميلية لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات التي يجب علينا اتخاذها. ومن المتصور أن يشكل أيضاً صمام أمان في حالة احتمال انهيار العملية التفاوضية القائمة أو فشلها لأي سبب من الأسباب.

وليس النظام الإنساني العالمي الجديد مجرد مفهوم سياسي، بل هو برنامج عملي للتنمية. ومن بين مقترحاته الملموسة إيجاد حل شامل ومحدد لمشكلة الديون، وصوغ سياسة عامة جديدة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وحشد موارد جديدة وإضافية، وتعزيز المؤسسات العالمية وإعادة تشكيلها إذا دعت الضرورة، وتحديد دور أكثر محورية للأمم المتحدة في صنع السياسة الاقتصادية العالمية، واستعراض الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية للتركيز بدرجة أكبر على التنمية البشرية. والواقع أن من المقترحات الأكثر إثارة للاهتمام في النظام الإنساني

العالمي الجديد استحداث صيغة حديثة محسنة من خطة مارشال لمساعدة البلدان النامية على أن تصل إلى عتبة التنمية الاقتصادية المتسمة بالاعتماد على الذات وتتمكن من الدخول إلى حلبة الاقتصاد العالمي.

ولعلي الآن أنتقل إلى السؤال الثالث والأخير الذي يمكن توجيهه. كيف نفعل هذا؟ كيف نجد الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط جهودنا بغية إيجاد نموذج جديد للتنمية في القرن الحادي والعشرين؟ ويعتزم وفدي التضافر في العمل مع الآخرين ممن يشتركون معه في التوجه لاستكشاف أقصى مدى يود الشركاء في التنمية أن يبلغوه في التعاون الإنمائي. ويمكن أن يحدد هذا الحوار الشروط والأحكام الأساسية لشراكة جديدة وأن يوفر في الوقت ذاته درجة معينة من الثبات والموثوقية لتعاوننا.

ولا مجال للشك في أن أفضل منتدى للاضطلاع بهذه المصالحة وبناء توافق الآراء هو الأمم المتحدة. فهي بوصفها أكثر المؤسسات الدولية تمثيلاً مناسبة بشكل مثالي لتعزيز الاتفاق بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، فإن أمانتها العامة مجهزة جيداً لتوفير الدعم الفكري والتقني اللازم لحفز جهودنا. بيد أن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تتملص من المسؤولية عن تحديد الاستخدامات التي يجب للمنظمة أن تستخدم فيها وعن تقرير الكيفية التي يتم بها توجيهها لأداء تلك الوظائف. فما أكثر ما ارتكبنا خطأ محاولة تشكيل المؤسسات قبل الاتفاق على ما نود أن تفعله. وليس بمستغرب أن تكون النتيجة أننا كثيراً ما نعالج الأمور بطريقة منافية للمنطق.

وختاماً، لعلي أقول إن ملامح النظام الإنساني العالمي الجديد موجودة بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يلزمنا سوى البناء على ذلك الهيكل لنكفل عمل المنظمة بالشكل العملي الذي قصد إليه مؤسسوها.

ومشروع القرار المعروض علينا، بتشديده على التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يؤكد ضرورة التوصل إلى توافق واسع النطاق في الآراء من أجل العمل على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. كما أنه يدعو لمزيد من توضيح اقتراح إقامة نظام إنساني عالمي جديد، وهي دعوة نتعهد بالاستجابة لها عاملين مع الوفود وغيرها من الشركاء الذين يتفقون معنا في الرأي.

وختاماً، يسرني أن أعلن أنه منذ إصدار مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: باكستان وتايلند وجنوب أفريقيا وفنزويلا. ونود أن نعرب عن تقديرنا الصادق لجميع مقدمي القرار على تأييدهم القيم، ولجميع الشركاء على روح المرونة والتعاون التي تحلوا بها خلال المشاورات بشأن مشروع القرار.

بهذه الكلمات يسرني أن أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/57/L.10 عن دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المشاورات مستمرة بشأن مشروع القرار المطروح. لذلك أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/57/L.10 سيتم في موعد لاحق.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

موجز مقدم من رئيس الجمعية العامة للدورة السادسة والخمسين (A/57/280)

السيد ريكورغو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نحن نعيش في عصر الثورة التكنولوجية، حيث توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا للبلدان للاطلاع في نفس الوقت على جميع الأحداث التي تجري في العالم

والحصول على المعلومات عن أحدث مجالات التقدم التكنولوجي.

ومع ذلك، فإن ذلك الواقع يتعارض مع التناقض واختلال التوازن اللذين انتجتهما عملية العولمة الليبرالية الحديثة، والتي نشهد فيها ازدياد مستويات الفقر، واعتلال الصحة، والأمية. ولا يزال معظم سكان العالم يعيشون في ظل ظروف من الفقر، كما أن الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية تزداد باطراد.

وتظهر البيانات التي وفرها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية أن ٦٢ في المائة من جميع خطوط الهاتف موجودة في ٢٣ بلدا متقدم النمو، تشمل أقل من ١٥ في المائة من سكان العالم؛ وأن ٨٤ في المائة من جميع المشتركين في خدمة الهاتف الخليوي، و ٩١ في المائة من جميع أجهزة الفاكس، و ٩٧ في المائة من القائمين بتوفير خدمات شبكة الإنترنت موجودون في البلدان المتقدمة النمو. وتلك أرقام مثيرة للجزع. ففي أفريقيا وحدها ١٨ خطا هاتفيا رئيسيا لكل ١ ٠٠٠ من السكان، بينما في البلدان المتقدمة النمو، والتي نصيبها ١٥ في المائة من سكان العالم، هناك ٥٦٧ خطا لكل ١ ٠٠٠ مواطن.

إن لدى البلدان النامية موارد مالية محدودة، يجب تسخيرها لمكافحة الفقر، وسوء التغذية، وعدم توفر الصحة، والأمية، من أجل ترتيب أسبقيات التنمية الاقتصادية. كما أن هذه البلدان تفتقر إلى الموارد البشرية والتقنية الحيوية الضرورية للحصول على الفرص التي توفرها الثورة التكنولوجية.

وفي الدورة التي كرستها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، جرى التركيز على الحاجة إلى بذل جهود دولية أكبر لمساعدة الدول النامية في المشاركة في هذا العصر التكنولوجي الجديد. واعترفت الدورة بأن الحصول على التكنولوجيات ليس كافيا من أجل حل مشكلة الفجوة التكنولوجية. فهناك فجوات أوسع، مثل الفجوة بين الغني والفقير وبين التنمية الحضرية والريفية، ضمن فجوات غيرها.

وللتمكن من تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الضروري أولا حل المشاكل الأساسية، مثل الحصول على الكهرباء والبنية التحتية الأساسية للهاتف والإنترنت. ولا يمكن تهميش المساعدة الإنمائية الرسمية التي كثيرا ما يتكلم عنها ولا ينفذ منها إلا القليل، في عملية عولمة المعلوماتية؛ كما أننا لا نستطيع أن نتكلم عن التجارة الإلكترونية ما دامت الجزاءات القسرية تفرض من طرف واحد على الدول النامية، الأمر الذي لا يلغي الفرص التجارية فحسب، وإنما يقيد حرية الوصول إلى التكنولوجيات. ومن الواضح أن إجراء تغيير كبير هو أمر ضروري كي تتسنى للدول النامية أن تشارك في هذه الثورة وأن تستفيد منها.

وتأمل كوبا أنه لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المقرر عقده في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥ ستجرى مناقشة جادة تخرج منها مبادرات وأعمال ملموسة تمكن البلدان النامية من المشاركة في التطورات التكنولوجية العالمية وتخليص شعوبها من الفقر والتهميش. ومن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة للبلدان النامية حتى يتسنى لها حل العقبات التي تواجهها، من قبيل انعدام البنية التحتية، والتعليم، وبناء القدرات، والاستثمار، والقدرة على الاتصال.

وهناك حاجة إلى إرساء تعاون فعال بين جميع الجهات العالمية الفاعلة بهدف زيادة تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية، مما سيمكن من تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية على أساس تفضيلي، وخاصة

التكنولوجيات القائمة على المعرفة، حتى تتمكن بلداننا من إنماء الموارد البشرية الخاصة بنا.

ولا تزال كوبا لأكثر من أربعة عقود ضحية لخطر اقتصادي وتجاري ومالي وحشي عتيد تفرضه حكومة الولايات المتحدة. ورغم أوجه القصور الكبيرة من مواردها، إلا أنها تنفذ استراتيجية طويلة الأمد لإدخال تكنولوجيا المعلومات في جميع قطاعات المجتمع، مع إيلاء أسبقية للجوانب الاجتماعية للحوسبة، حتى يكون الحصول على هذه التكنولوجيات أوسع ما يمكن رغم محدودية مواردنا المتاحة.

وأول أسبقية هي تدريب الموارد البشرية، خاصة الشباب. وإنشاء أندية الحواسيب للشباب في جميع المناطق الحضرية والريفية في البلاد يوفر المعدات الضرورية والمدربين بغية إتاحة تعليم المعلوماتية مجانا للأطفال والمراهقين، فضلا عن بقية السكان المهتمين بهذا الموضوع.

ففي سنة ٢٠٠٢ جرى تدريب ١٢ ٠٧٤ معلما لتدريس استخدام الحاسوب في جميع المدارس الابتدائية في البلد. وجرى تركيب حواسيب في جميع المدارس الابتدائية والثانوية، مما يسمح لنا بتطوير قدرات الأطفال من سن مبكرة وإعدادهم للتعامل مع المعلوماتية وتقنيات الاتصال.

وفي الشهور الأخيرة، أنشئت مدارس لتكنولوجيا الحاسوب كي تقوم بتدريب ملايين من الشباب على العناصر الأساسية للحاسوب والإلكترونيات نظرا لأنهما الأساس الضروري للتعامل مع تطبيقات المعلوماتية المتزايدة في جميع قطاعات المجتمع، كما هو مطلوب في العصر الجديد من المعلوماتية والاتصالات.

ونحن ما زلنا في فجر هذا العصر الجديد، ولكن ما لم نصحح عيوبه الحالية منذ البداية، فسنستمر في الكلام عن الفجوات الرقمية والتقريب التكنولوجي. وإذا أردنا بالفعل للنوع البشري أن يحرز تقدما ولجميعنا أن نستمتع بالتطورات التكنولوجية، فمن الضروري أن نعتمد فورا إجراءات عاجلة وفعالة، قبل فوات الأوان. ذلك هو التحدي الذي يواجهنا.

السيد شيه سام كيب (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إضفاء الطابع الثوروي على العالم. فلديها إمكانيات هائلة ويمكنها إذا ما سُخرت على النحو المناسب، أن توفر فرصا للبلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، لإيجاد أدوية مبتكرة لزيادة إنماء بلدانهم واللحاق بالعالم المتقدم النمو. وعلى الرغم من ذلك، فإن العالم أدرك بسرعة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أيضا أن توسع الفجوة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية من خلال توسيعها لفجوة التكنولوجيا الرقمية. وقد صرح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مؤخرا بأنه في الوقت الذي يتمتع فيه أكثر من ٦٠ في المائة من الأسر في جمهورية كوريا باستخدام الشبكة الدولية للاتصال والمعلومات (الإنترنت) لا يوجد سوى مستخدم واحدة للإنترنت بين كل ١٠٠ مواطن في ٦١ بلدا. وما لم تتم معالجة مشكلة فجوة التكنولوجيا الرقمية بعناية وبشكل فوري فإن ذلك سيزيد من تهميش البلدان النامية. وللأمم المتحدة دور هام في هذا الصدد يمكنها القيام به في تنسيق الجهود العالمية الرامية إلى معالجة هذه الفجوة.

وترحب ماليزيا بقيام الأمين العام يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها عاملا تمكينيا في بناء عالم خال من الفقر. وأملنا أن تقوم فرقة العمل تلك بحفز عملية تجسير فجوة التكنولوجيا الرقمية العالمية وتعزيز فرص الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية التي من شأنها أن تضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية

للجميع. وتتطلب التنمية المستدامة على نطاق عالمي التعجيل بنقل المعرفة والتكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من البلدان متقدمة النمو إلى البلدان النامية.

لقد مضى عام تقريبا منذ إنشاء هذه الهيئة الجديدة. ومؤخرا جدا عقدت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اجتماعها الثالث لاستعراض عملها خلال العام الماضي. ويسر وفد بلادي أن فرقة العمل تلك، رغم أنه لم ينقض على إنشائها سوى عام واحد فهي ماضية قُدما بشكل جيد في الاضطلاع بمسؤوليتها لبناء جسر للتكنولوجيا الرقمية لصالح البلايين من الشعوب الواقعة خارج نطاق ثورة التكنولوجيا الرقمية. ونحيط علما بأن هذه الفرقة أكدت مجددا في اجتماعها الثالث ضمن جملة أمور على سلامة نهج تعدد أصحاب المصالح، ووافقت على الاستمرار في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية وعلى التركيز على أفريقيا والمشاركة بشكل فعال في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

وسيكون عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ثم في تونس في عام ٢٠٠٥ حدثا هاما في تاريخ الجنس البشري. ومن مقاصد ذلك المؤتمر الخروج برؤية: وهي فهم ما يعنيه مجتمع المعلومات. وتقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال سرعتها الخاطفة بتغيير المجتمع الدولي دون أن ندرك ذلك. والكثيرون منا يعتبرون من المسلمات مثلا ما يمكن أن يفعله لنا حاسوبنا الإلكتروني الشخصي والإنترنت. إننا لا ندرك أهمية ذلك إلا عندما يحدث خلل في الشبكة المحلية لمنطقتنا أو عندما يتعرض حاسوبنا الشخصي للهجوم من فيروس خبيث. وتلك هي مجرد أمثلة تشبيهية، ولكنها تبين بوضوح كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياتنا اليومية.

ومن شأن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – مثل الإدارة الإلكترونية والطب الإلكتروني والتعليم أن ييسر تنفيذ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأعم مثل استئصال شأفة الفقر. ولما كان الأمر كذلك، يصبح من المهم أن يفهم الجنس البشري أبعاد هذه الثورة حتى نستطيع أن نواجه التحديات ونستفيد من الفرص التي تتيحها لنا تلك الثورة.

ومن الواضح أن أكبر تحد يواجهنا هو تجسير فجوة التكنولوجيا الرقمية وتعزيز فرص الاستفادة منها لكل البشر. لقد نُقلت هذه الرسالة بوضوح في اجتماع الجمعية العامة المكرس لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الذي عقد في نيويورك يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومن المهم أن تُنقل هذه الرسالة السياسية بشكل واضح إلى عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات حتى يتم وضع برنامج عمل راسخ ومتسق للتنفيذ من جانب الحكومات والمؤسسات الدولية وكل قطاعات المجتمع المدني لصالح البشرية جمعاء.

إن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات يمثل التجمع العالمي المقبل الذي سيشكل التعاون الدولي على الصعيد المتعدد الأطراف. والواقع أن التعاون الدولي المخلص ضروري لكفالة نقل المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل حقيقي وملموس ومستمر إلى البلدان النامية. وتمثل المعلومات أداة قوية لإثراء كل البشر وتمكينهم، نظرا لأن المجتمع الذي تتوفر له المعرفة قادر على توليد المزيد من المنافع لشعوب العالم. وقد أعرب قادتنا في مؤتمر قمة الألفية عن أملهم في أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة للجميع. لذلك يتعين على البلدان متقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تطوير هذه التكنولوجيا على النحو الوارد في إعلان الألفية الذي وافق عليه قادتنا. إن العمل الذي تقوم به فرقة العمل

المعنية بتكنولوجيا المعلومات وفرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية والمنبثقة عن مجموعة الـ ٨ سيكون بالغ الأهمية في هذا الصدد. وتتطلع ماليزيا إلى المشاركة في الاجتماع الثاني الذي ستعقده اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

لقد أصبحت المعرفة عاملا من عوامل التغيير. وما فتئت حكومة ماليزيا تسعى منذ أوائل التسعينات إلى تحويل مواطنيها إلى مجتمع للمعرفة. وفي سعينا لجعل مجتمعنا يتكيف مع عصر المعلومات أدركنا أيضا أهمية تجسير فجوة التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية بين المجتمعات المحلية. وزاد عدد مستخدمي الإنترنت في ماليزيا أربعة أضعاف أي بنسبة ٤٠٠ في المائة – من ١,٦ مليون مستخدم في عام ١٩٩٨ إلى ٦,٥ مليون مستخدم في عام ٢٠٠١. ونتوقع أن يقفز هذا الرقم ليصل إلى ١٠ ملايين مستخدم في العام المقبل. ومع هذا، فإن الأهم من ذلك هو أن نعزز استخدام التكنولوجيا بحيث يمكن لكل قطاعات المجتمع أن تستفيد من الفرص التي سيتيحها لها عصر المعلومات. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لأن تساهم في حدود قدراتها في النهوض بالتعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما فيما بين البلدان النامية.

إن الوضع الممتاز الذي تتمتع به الأمم المتحدة يمكِّنها من القيام بدور رائد في تشكيل الرؤية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، ترى ماليزيا أن انعقاد اجتماع الجمعية العامة المكرس لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بمبادرة من جمهورية كوريا يكتسي أهمية خاصة وقد كان حسن التوقيت. فكانت هذه هي المرة الأولى التي تكرس فيها الجمعية العامة اجتماعا لهذه المسألة، وقد أتاح ذلك الاجتماع في جملة أمور زخما سياسيا لا يتعلق بتجسير فجوة التكنولوجيا الرقمية الحالية في العالم، فحسب وإنما أيضا بتفادي توسيع تلك الفجوة. وما لم يحدث ذلك، فإن تهميش البلدان النامية سيزداد في عصر المعلومات نتيجة لموجة العولمة.

السيد إسكانيرو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفد بلادي بعرض الوثيقة A/57/280 المعنونة ”اجتماع الجمعية العامة المكرس لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية – موجز مقدم من رئيس الجمعية العامة للدورة السادسة والخمسين“.

وفي ذلك الاجتماع، ذكر وفد بلادي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العوامل الحاسمة في إنشاء اقتصاد عالمي قائم على المعرفة – وهو اقتصاد يتوجب علينا أن نبنيه على أساس مفهوم جديد للتنمية بوجه إنساني. وقال إن هناك حاجة إلى تعبئة تلك التكنولوجيا من أجل تعجيل النمو، وزيادة القدرة على المنافسة، وتعزيز التنمية المستدامة، واستئصال شأفة الفقر بمظاهره المتطرفة والضارة، وتيسير التكامل الفعال في كل بلدان العالم. وقال أيضا إنه من الضروري النظر في شتى الجوانب والإجراءات المتعلقة بالحد من العقبات التي تحول دون مشاركة البلدان النامية في الحصول على تلك التكنولوجيا، أو القضاء على تلك العقبات.

ويود وفد المكسيك أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد من جديد الأهمية التي يعلِّقها بلدي على عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبالتالي على جميع الأنشطة التي تعزز النداء الذي أطلقه المجتمع الدولي لعقد هذا الاجتماع الطموح. ولهذا، نرحب بالقرار الذي أدرجه وفدا تونس وسويسرا بشأن هذه المسألة في جدول أعمال اللجنة الثانية.

ويؤكد القرار الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمحافل الدولية الأخرى دعما للعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ونحث جميع البلدان على تكثيف جهودها على الصعيدين الدولي والوطني، ونحث وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية على زيادة تعاونها كجزء من عملية التحضير لمؤتمر القمة، كما نحثها على دعمها للمؤتمر.

وبالإشارة إلى فقرات منطوق القرار سالف الذكر، يود وفد المكسيك أن يصر على نقطة واحدة نعتبرها أساسية، وهي التعاون في عملية التحضير لمؤتمر القمة. ويدرك وفد بلدي الاهتمام الخاص الذي تبديه بعض البلدان، فضلا عن بعض الهيئات والمؤسسات الدولية، للعمل على إنشاء مجتمع للمعلومات يمكن أن يصبح حلقة فعالة في نقل المعرفة، وأن يسهم في نفس الوقت في تقليل فجوة التنمية بين البلدان.

ومع ذلك، تلاحظ المكسيك مع القلق أنه قد لا تتحقق هذه الجهود في سياق المداولات الجارية في الأفرقة الفرعية العاملة للجنة التحضيرية في جنيف. ونعتبر أنه من الضروري أن تعقد الاجتماعات وتجري الأنشطة المتعلقة بمؤتمر القمة في إطار من التكامل. وبالتالي، قد تساعد هذه المبادرات، التي لا شك في أهميتها، في زيادة القيمة المضافة لأعمال اللجنة التحضيرية، وخاصة بالنسبة لعقد اجتماعات إقليمية.

ونظرا لما تقدم، يود وفد المكسيك أن يدعو البلدان والهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية إلى تدعيم أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة. مما يمكّن من إحراز تقدم بأسلوب منسّق وفعال وشامل صوب تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد العناصر الرئيسية للعولمة. وهذه التكنولوجيات الجديدة على درجة من الأهمية جعلتنا نستحدث مفهوما جديدا، وهو ”مجتمع المعلومات“ لكي نصف جميع التغييرات التي أحدثتها هذه التكنولوجيات. والواقع أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يترك آثارا بعيدة المدى. وفي هذا الصدد، وضعت البرازيل قبل ثلاث سنوات برنامجا لمجتمع المعلومات يأخذ بنهج متعدد القطاعات يشمل مجالات مثل التعليم، والصحة، والتجارة، والحكومة.

وبالنظر إلى الأولوية التي توليها البرازيل لهذا المجال. فإنها تضطلع بدور فعال في عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المزمع عقده في جنيف وتونس. ومؤتمر القمة، بوصفه محفلا حكوميا دوليا تجري المشاركة فيه على مستوى عالمي، سيكون صالحا للنظر فيه إلى القضايا من زوايا مختلفة ولاتخاذ قرارات تتعزز شرعيتها بالمشاركة الواسعة النطاق. وهذا هام بصفة خاصة لأن كثيرا من القرارات، وبخاصة تلك المعنية بالقضايا المتعلقة بالسياسات العامة، تتخذها الآن محافل محدودة العضوية، بدون تمثيل كاف للبلدان النامية.

والميدان الاقتصادي هو أول ما يتبادر إلى الذهن عندما نشير إلى هذا المفهوم الجديد. وتولد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الابتكار والدينامية، مما يعيد تشكيل الطريقة التي ننتج بها السلع والخدمات ونتاجر بها. ومن الصعوبة بمكان لأي مشروع أن يكون مشروعا تنافسيا بدون أن يستخدم في أنشطته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والحكومة هي مجال هام آخر تثبت فيه أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، تسمح

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبرازيل بتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة وبتعزيز الديمقراطية والمواطنية وحكم القانون. ويمكن وضع إقرارات ضريبة الدخل، مثلا، على شبكة الإنترنت، تحاشيا للإجراءات البيروقراطية المرهقة. ويمكن الحصول على معلومات عن المشتريات الحكومية عن طريق شبكة الإنترنت، ضمانا للشفافية.

وهناك مثال أهم، وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الانتخابية. وقد أجريت بالكامل انتخابات الرئاسة في البرازيل في ٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عن طريق التصويت الإلكتروني، بما في ذلك أنأى المناطق الريفية. وهذا النظام يبطل الغش ويعزز الشرعية ويسمح بعدِّ الأصوات بسرعة وبأسلوب يعتمد عليه. ورغم ضخامة عدد المقترعين، حيث بلغ ١١٥ مليون مقترع، أعلنت النتائج بعد انتهاء التصويت بفترة قصيرة. وفضلا عن ذلك، أسهم وضوح النظام الإلكتروني وبساطته في تخفيض بلغ ما يقرب من ٥٠ في المائة في عدد البطاقات البيضاء والباطلة.

ويجب أيضا النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المنظور الاجتماعي والثقافي. وفي هذا الصدد، يهدف برنامجنا لمجتمع المعلومات إلى نشر استخدام هذه التكنولوجيات في جميع القطاعات السكانية عن طريق استحداث مضمون محلي وإيجاد صلات متبادلة بين المكتبات والجامعات وتشجيع التعليم عن بعد. ومما يثلج صدرنا أن نشهد مثلا زيادة كبيرة في عدد مستخدمي شبكة الإنترنت والعناوين الرئيسية على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة من القوة بحيث يمكنها أن تساعد على تقليل الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، أو على زيادة المسافة بينها. وهذا هو التحدي الضخم الذي ينتظرنا: كيف يمكننا أن ننتفع من الإمكانات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

تحتوي الإجابة على عناصر وطنية ودولية في آن واحد. فعلى الصعيد الوطني، يجب على الحكومات أن ترسم سياسات عامة تحفز على البحث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تنشر نتائج هذا البحث. ولا يمكن أن نفرط في التأكيد على أهمية الشراكات بين الحكومات والقطاعات الخاصة والجامعات.

وعلى الصعيد الدولي، للتعاون أهمية حاسمة لتجسير الفجوة الرقمية. وتشارك البرازيل بنشاط في المحافل المتعددة الأطراف، مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة ريو، وتتابع عن كثب تطور المبادرات الأخرى التي تتناول تكنولوجيا المعلومات، مثل فرقة العمل المعنية بالفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. وفضلا عن ذلك، فإن البرازيل عضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ إنشائه.

وآفاق التعاون بين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب آفاق واسعة و لم تستكشف بعد. وينبغي لجميع الأطراف العاملة ذات الصلة أن تشارك معا في بذل الجهود الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية وبناء القدرات، على سبيل المثال. وفي تشجيعنا للشراكات، ينبغي أن نتحاشى أيضا الأخذ بنهج تجاري، كما ينبغي ألا نتغاضى عن أولويات التنمية لدينا.

ومؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات سيتيح لنا الفرصة لتكثيف هذا التعاون. ورغم إدراكنا لحقيقة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن النظر إليها من

خلال عدد من الزوايا المهمة، فإننا نؤمن بأن التنمية يجب أن تكون لها الأولوية في مؤتمر القمة هذا. وإذا نجحنا في انتهاج سياسات نشطة وفي إقامة شراكات قوية، فإن مجتمع المعلومات لن يصبح فحسب مفهوما يعيننا على فهم العالم الذي نعيش فيه، بل سيصبح أيضا أداة تحوّل شكل هذا العالم، وتتيح لجميع البلدان إمكانية التقدم بخطى سريعة نحو مراحل جديدة من التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.